جامعة غرداية

كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

الميدان: العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

فرع علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال

بعنوان:

الإستثمار السياحي ودوره في التنمية المحلية

دراسة حالة " ولاية غرداية نموذجا "

من إعداد الطالبين :

صيفية عامر

زيطوط بلخير

اشراف الاستاذ : برهان نورالدين

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: .....

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ / خنوس عبد الهادي	(أستاذ مساعد ، جامعة غرداية)	رئيسا
أ / برهان نورالدين	(أستاذ مساعد "أ"، جامعة غرداية)	مشرفا و مقررا
أ / اولاد الهدار فاتح	(أستاذ مساعد "أ"، جامعة غرداية)	مناقشا

السنة الجامعية 2018/2017

الإهداء

إلى الذين قال الله في حقهما "ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا" .....

إلى زوجتي وأبنائي

دون أن أنسى

جميع الاصدقاء خاصة أحمد

زملاء الدفعة بدون استثناء

الشكر

أشكر الله عز وجل الذي وفقني على إنجاز هذا العمل شكرا يليق بجلاله وعظمته

وأتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف: **برهان نور الدين** على قبوله الإشراف على هذا العمل

كما لا ننسى أن ننوه بالدور الكبير الذي قام به والذي لم يتوانا

في مد يد العون والمساعدة ولم يبخل علينا بالنصح والإرشاد

دون أن ننسى جمع الاساتذة

ونوجه شكري إلى كل من وضع لمساته في هذه المذكرة بصورة أو بأخرى ونخص بالذكر:

عمال مديرية السياحة بغرداية

وكل من ساهم معنا من قريب أو بعيد

إلى كل طلبة الدفعة

ولكل هؤلاء، نقول لهم جميعا جزاكم الله عنا كل خير

عامر و بلخير

1) ملخص الدراسة

تتمحور الدراسة حول الإستثمار السياحي ومدى تأثيره على التنمية السياحية محليا وأختيرت ولاية غرداية كنموذج للدراسة وكان الهدف منها هو معرفة مدى تأثير الإستثمار السياحي للنهوض بالقطاع السياحي محليا ومدى تأثيره المباشر والغير المباشر على عديد الجوانب الإجتماعية والثقافية بولاية غرداية ,وقد أعتمد المنهج الوصفي من خلال إعتماد المقابلة ووثائق المؤسسة وقسمت الدراسة إلى فصلين تناولا الأسس النظرية للدراسة والدراسة الميدانية التي خلصت إلى العلاقة الوطيدة بين الإستثمار السياحي والتنمية السياحية حيث كلما كان الإستثمار قويا زاد وطور المجال السياحي والتنمية السياحية.

الكلمات المفتاحية :استثمار السياحي، تنميةالمحلية ،, السوق السياحي

Résumé de l'étude

Le but de cette étude est de déterminer l'impact de l'investissement touristique pour améliorer le secteur du tourisme au niveau national et son impact direct et indirect sur les aspects sociaux et culturels dans la wilaya de Ghardaïa. L'étude a été divisée en deux chapitres traitant des fondements théoriques de l'étude et de l'étude sur le terrain, qui concluaient la forte relation entre l'investissement touristique et le développement du tourisme où plus l'investissement est fort, plus le domaine est grand, Développement touristique

Les mots clé :

investissement touristique ; Développement touristique ; wilaya de Ghardaïa ; obstacles ; immobiliers touristiques.

خطة البحث

العنوان	الصفحة
الإهداء	I
التشكرات	II
الملخص	III
قائمة المحتويات	V
قائمة الجداول	VII
قائمة الملاحق	VII
المقدمة	أ ب ج
الفصل الأول: الأساس النظري للدراسة	
تمهيد	1
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للإستثمار السياحي والتنمية السياحية	02
المطلب الأول: أساسيات حول الإستثمار السياحي	02
أولا : مفهوم الإستثمار السياحي، أهدافه وخصائصه	02
1-مفهوم الاسستثمار السياحي	02
2-اهدافه	03
3- خصائصه	04
ثانيا: مجالات الإستثمار السياحي ومحدداته.	05
1-مجالات الاستثمار السياحي	05
2- محددات الاستثمار السياحي	06
ثالثا: الإطار القانوني والمؤسساتي للاستثمار السياحي ومعوقاته	07
1-الإطار القانوني للاستثمار السياحي	07
2-الإطار المؤسساتي للاستثمار السياحي	10
3-معوقات الاستثمار السياحي	11
المطلب الثاني: الأسس الرئيسية للتنمية السياحية	13
أولا مفهوم التنمية السياحية وأهميتها	13
1-مفهوم التنمية السياحية	13
2-اهمية التنمية السياحية	14
ثانيا: أهداف التنمية السياحية	15

1-اهداف التنمية السياحية على الصعيد الاقتصادي	16
2- اهداف التنمية السياحية على أصعدة أخرى.	16
ثالثا متطلبات التنمية السياحية و اقامة المشروعات الإستثمارية	17
المبحث الثاني: الأبحاث والدراسات السابقة	18
المطلب الأول: الأبحاث والدراسات العربية	18
المطلب الثاني: الأبحاث والدراسات الأجنبية	20
خلاصة الفصل	23
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	
تمهيد	25
المبحث الأول: التعريف بولاية غرداية ومؤهلاتها	26
المطلب الأول: الطريقة والأدوات	26
أولا: المنهج	26
ثانيا: مجتمع وعينة الدراسة	26
ثالثا: تقديم عام لولاية غرداية	26
المطلب الثاني: السوق السياحي	27
أولا: العرض السياحي	27
ثانيا: الطلب السياحي	30
المبحث الثاني: تحليل الاستثمار السياحي بولاية غرداية	33
المطلب الأول: الاستثمار السياحي في ولاية غرداية	33
المطلب الثاني: الامتيازات الممنوحة لتشجيع الاستثمار	38
المطلب الثالث: علاقة الاستثمار السياحي بالتنمية المحلية	42
خلاصة الفصل	47
الخاتمة	49
قائمة المصادر والمراجع	53
الملاحق	

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
2-1	تطور المؤسسات الفندقية 2018	44
2-2	تطور عدد وكالات السياحة والاسفار	45
2-3	تطور تدفق السياحي بولاية غرداية	47
2-4	تطور تدفق السياح حسب الجنسيات	48
2-5	وضعية الاستثمار السياحي بولاية غرداية	50
2-6	وضعية منطقتي التوسع السياحي	52
2-7	المشاريع الاستثمارية السياحية العمومية	53
2-8	المناطق القابلة للتهيئة	54
2-9	تطور تدفق الدخل للسياح بولاية غرداية2007-2017	
2-10	الاستقبال السياحي التقليدي للطابع المحلي	

قائمة الاشكال

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
2-1	منحنى بياني لتطور عدد المؤسسات الفندقية 2007-2018	44
2-2	منحنى بياني لتطور عدد الأسرة بالمؤسسات الفندقية 2007-2018	45
2-3	منحنى بياني لتطور عدد وكالات السياحة والاسفار بولاية غرداية	47
2-4	منحنى بياني لتطور التدفق السياحي للوطنيين بولاية غرداية 2007-2017	
2-5	منحنى بياني لتطور التدفق السياحي الأجانب بولاية غرداية 2007-2017	
2-6	ترابط الاستثمار السياحي بالأنشطة الاقتصادية	
2-7	تطور الدخل السياحي للأجانب بولاية غرداية 2007-2017	

قائمة الاختصارات

SDAT: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية

PAT: مخطط التهيئة السياحية.

مقدمة

أ. توطئة:

تعد السياحة ظاهرة قديمة وحركة حديثة في آن واحد، فهي قديمة قدم الإنسان وحاجاته للعمل والسفر والتجارة والإستكشاف، وهي حديثة إذ ظهرت جليا كقطاع مهم في الإنفتاح الإقتصادي العالمي، وتعتبر ظاهرة ذات مدلول عالمي تستجيب لطموحات كل الشعوب وتلعب دور فعال في التنمية الإقتصادية، فأخذت السياحة مكانة لها كعنصر مهم في التنمية الإقتصادية العالمية ومن هنا أصبحت النظرة المستقبلية للسياحة كإستراتيجية تنموية تسعى إليها جميع الدول.

وتمكنت السياحة بفضل التطور الذي حققته أن تصبح مصدرا هاما للإيرادات وخلق مناصب الشغل فاعتبرت منبع اقتصادي وبعد إنساني وحضاري يدعو إلى التقارب بين الشعوب وفي هذا الإطار تسعى البلدان التي تملك تراثا حضاريا وثقافيا إلى النهوض به واستثماره من أجل تحقيق دخل يساهم في التنمية المحلية.

وتزخر الجزائر بمؤهلات سياحية تميزها عن باقي دول البحر الأبيض المتوسط وذلك لانفرادها بخصائص طبيعية نادرة الوجود لاسيما في مجال السياحة الصحراوية التي تأخذ شغف السواح خاصة الأجانب نظرا لشساعة المساحة وتنوع أنماط السياحة الصحراوية الطبيعية العمرانية والتاريخية، هذا الثراء أهل الجزائر لكي تكون قطبا سياحيا بإمتياز ومن هذا المنطلق يمكن للسياحة أن تكون بديلا إقتصاديا لقطاع المحروقات .

فالتركيبة الطبيعية للجزائر المتنوعة والغنية من حيث البنية التحتية تضمن لها صناعة سياحية تجعل منها قطبا سياحيا مستقبلا ، وعلى هذا الأساس فالتسيير العقلاني هو الحل الكفيل بضمان تطوير القطاع السياحي وتحقيق التنمية المستدامة في المجال السياحي يكون بتشجيع الاستثمار السياحي إذ يعد نشاطا متجددا يحتاج إلى جملة من الإجراءات بما فيها المقومات السياحية وكذا الضمانات التي تؤدي إلى تطويره، خاصة مع انفتاح الجزائر على اقتصاد السوق أين أصبح مجال السياحة مفتوحا أمام الاستثمار الخاص.

وتعتبر ولاية غرداية نموذجا يحتذى به بما تملكه من متاحات سياحية وثراء طبيعي متنوع وخاصة تواجدها في ملتقى المقاصد السياحية الكبرى بالجزائر (تمنراست، إليزي، وتيميمون).

ونظرا للموقع الاستراتيجي لولاية غرداية إلا أن الاستثمار السياحي بها الذي يعتبر من أهم وسائل الترقية السياحية لايزال ضئيلا ويعرف ركودا منذ سنوات مما أثر على حركة السياح، فرغم كل المميزات الطبيعية، الثقافية والتاريخية وكذا الإرث الحضاري الذي تتميز به إلا أن الاستثمار السياحي لا يزال مراودا مكانته، وعليه كان من الضروري تطبيق سياسة مستديمة خاصة تتوافق مع المؤهلات التي تتمتع بها، نظرا للمكانة التي يحتلها الإستثمار السياحي في الاقتصاد وباعتباره الأسلوب الأنجع للنهوض بالقطاع السياحي والدفع بعجلة التنمية السياحية.

ب– اشكالية الدراسة:

وبناءا على ما سبق كان محور الدراسة يرتكز على طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى مساهمة الإستثمار السياحي في تنمية وتطوير السياحة المحلية بولاية غرداية؟

ويترتب عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالإستثمار السياحي؟
- ما المقصود بالتنمية السياحية؟
- ما علاقة الإستثمار السياحي بالتنمية السياحية ؟
- ما الدور الذي يمكن أن يلعبه الإستثمار السياحي في تنمية وتطوير السياحة الداخلية بولاية غرداية ؟

ت– فرضيات الدراسة :

وكانت فرضيات الدراسة كالتالي:

تعد السياحة من أهم مميزات منطقة غرداية وتساهم بشكل كبير التنمية المحلية من خلال زيادة مناصب الشغل والمساهمة في إضفاء حيوية إقتصادية عليها.

- هناك دور مهم للإستثمار السياحي بولاية غرداية.
- الاستثمار السياحي في تنمية السياحة محليا من خلال رفع مناصب الشغل وتحريك عجلة الاقتصاد المحلي.
- إعتبار منطقة غرداية منطقة سياحية بإمتياز.

ث- مبررات اختيار الموضوع:

- توجد عدة اسباب دفعتنا الى اختيار هذه الدراسة نذكر منها:
- القدرات والمتاحات السياحية التي تزخر بها ولاية غرداية
- يشكل القطاع السياحي مصدر للثروة.

ج- أهداف الدراسة واهميتها :

ج 1- اهداف الدراسة :تهدف الدراسة الى:

- محاولة التعريف بالاستثمار السياحي ومختلف مجالاته وأهميتة
- تبيان اهم المحفزات والمعوقات التي تواجه الإستثمار السياحي.
- محاولة التعريف بالتنمية السياحية ومجالاتها وكذا متطلباتها.

معرفة تطور االاستثمار السياحي بولاية غرداية (فنادق، وكالات سياحة وأسفار، مطاعم سياحية،...إلخ).

- محاولة إبداء مدى أهمية الإستثمار السياحي وعلاقته باتنمية محليا.

ج 2- اهمية الدراسة: تكمن اهمية الدراسة فيما يلي:

تنطلق أهمية الدراسة كون أن السياحة أصبحت بديلا إقتصاديا من شأنه أن يحقق نموا في المداخيل وأن تصبح مصدرا نوعيا مهم آخر للدولة فوجب الإهتمام بها خاصة جانب الإستثمار فيها وإعطائه أولوية وأهمية كبرى.

ذ- **حدود الدراسة**

- تتمثل حدود الدراسة المكانية والزمانية في:

- المكانية: تتمثل في جميع مناطق النشاط السياحي بولاية غرداية.

- الزمانية: الفترة الممتدة من (2007 الى 2017) بالنسبة للسوق السياحي .

والفترة الزمنية من (2015 الى 2017) بالنسبة للاستثمار السياحي .

- الموضوعية: خصص الجزء الأكبر في الدراسة للجانب التطبيقي في محاولة لمعرفة واقع الاستثمار السياحي والتنمية السياحية بالمنطقة والتي تعتبر قطبا سياحيا في محاولة للنهوض بها.

ر- **منهج الدراسة والأدوات المستخدمة**

المنهج التي أستخدم في الدراسة هو المنهج الوصفي الذي يبرز أهم النقاط التي يجب تناولها من الباحثين في هذا النوع من المواضيع لمساعدتنا على تحليل البيانات والجداول والوصول للنتائج.

أستعملت عديد الأدوات البحثية من كتب في ميدان السياحة والإستثمار السياحي ودراسات سابقة وبحوث ومقالات والجرائد الرسمية والمواقع الإلكترونية الرسمية المرتبطة بالدراسة.

كذلك بعض الوثائق المتحصل عليها من طرف مديرية السياحة لولاية غرداية..

ملاحظة أعمال بعض الوكالات والمشاريع السياحية بالمنطقة لتقييم جودة العمل.

إستخدام أدوات التحليل الإحصائي.

ز- مرجعية البحث

تتمثل اهم الدراسات التي احاطة بالموضوع محل البحث

- بوشاك نجيبة/حدو رابح، أثر الإطار التشريعي للإستثمار السياحي في الجزائر على الإستثمار السياحي الخاص، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الملتقى الوطني الرابع حول القطاع الخاص ودوره في التنمية السياحية 2015.
- العربي حمزة/إينال فوزي، القطاع الخاص وفرص الإستثمار في المجال السياحي بالجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الملتقى الوطني الرابع حول القطاع الخاص ودوره في التنمية السياحية 2015.
- تلي محمد إسلام، دور السياحة في التنمية المحلية دراسة حالة غرداية، كلية العلوم الاقتصادية، شهادة ماستر، جامعة ورقلة، 2014/2013.
- قاشي خالد، السياحة في الجزائر بين الإمكانيات المتاحة وتحديات التطور، مقالة منشورة في مجلة الإقتصاد الجديد، العدد08 ماي 2013.

س- صعوبة البحث

من بين الصعوبات التي اعترضت سيرورة البحث ما يلي:

لم تخلو الدراسة من مجموع العراقيل والصعوبات التي تمحورت أساسا في عدم وجود إحصائيات دقيقة لدى المصالح المختصة ،عدم وجود مكاتب صرف،عدم وجود سوق متخصص في الشؤون السياحية التي من شانها توفير كم هائل من المعطيات.

ش- **هيكل البحث**

للوصول لدراسة متمعنة في الموضوع كانت الدراسة مقسمة إلى فصلين، فصل نظري يدرس المفاهيم العامة للإستثمار السياحي والتنمية السياحية قسم إلى مبحثين درس في الأول الأساس النظري لمفهومي الإستثمار السياحي والتنمية السياحية به مطلبين فتناول المطلب الأول مفهوم الإستثمار السياحي و أهدافه و خصائصه و كذا مجالاته و محدداته و الإطار القانوني له و أهم معوقاته ,أما المطلب الثاني فتناول مفهوم التنمية السياحية و كذا أهميتها و أهدافها و أشكالها و أهم متطلباتها ومبحث ثاني خصص للدراسات السابقة العربية والأجنبية.

أما الفصل الثاني التطبيقي الذي تناول الدراسة الميدانية للإستثمار السياحي بولاية غرداية فخصص المبحث الأول منه للتعريف بولاية غرداية ومؤهلاتها و كذا التطرق للعرض و الطلب السياحي ليتم في المبحث الثاني تحليل الإستثمار السياحي لولاية غرداية و كذا الإمتيازات الممنوحة من طرف الدولة لتشجيع الإستثمار السياحي ،ليتم تناول علاقة الإستثمار السياحي بالتنمية السياحية محليا من خلال آثاره الإقتصادية ،البيئية ، الاجتماعية، الثقافية.

الفصل الأول

الأساس النظري للدراسة

تمهيد:

تعتبر السياحة أهم مورد لجلب مداخيل إضافية للدول والنهوض باقتصادها، ولتفعيل هذا القطاع كان لا بد من الإهتمام بما يعرف بالإستثمار في المجال السياحي والتنمية السياحية ونهدف من خلال دراستنا لهذا الفصل إعطاء نظرة عامة على معنى الإستثمار وتخصيص مفهومي الإستثمار السياحي والتنمية السياحية في دراسة تفصيلية للمفهومين من كل الجوانب وقد قسم الفصل إلى مبحثين يدرسان كما يلي:

1)- **المبحث الأول: الأساس النظري لمفهوم الإستثمار السياحي والتنمية السياحية .**

2)- **المبحث الثاني: الدراسات السابقة بخصوص الاستثمار السياحي.**

المبحث الأول: الأساس النظري لمفهوم الإستثمار السياحي والتنمية السياحية

تعتبر السياحة من المقومات الحالية للنهوض بأي إقتصاد ولذا وجب على متخذي القرارات دراسة السبل الناجعة للوصول بها إلى قمة مردوديتها ولعل أهم عامل هو الإستثمار السياحي وكيفية النهوض بالتنمية السياحية.

المطلب الأول: أساسيات حول الاستثمار السياحي

أولا: تعريف الإستثمار السياحي، أهدافه، خصائصه

1-تعريف الإستثمار السياحي

قبل التطرق الى تعريف الاستثمار السياحي سنعرج على تعريف الاستثمار حسب ما يعرفه المشرع الجزائري بأنه:[1]

- إقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة ، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة.
- المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.
- إستعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية

أما بخصوص الاسثمار السياحي فقد وردت عدة تعاريف لمفهوم الإستثمار تلخص إجمالا في أنه إستغلال لموارد حالية بطرق معينة بغرض إثرائها والحصول من خلالها على طاقات إضافية وأرباح وموارد جديدة تضاف إلى الأصلية، وما يهمنا في دراستنا هذه هو الإستثمار السياحي خصوصا فقد عرف على أنه مجموع ما ينفق في قطاع السياحة، وما تستقطبه الدولة من إستثمارات أجنبية موجهة لهذا القطاع، ويعتبر الإستثمار السياحي من الأنشطة الواعدة لما تتيحه من فرص كبيرة للنجاح وتحقيق عوائد مالية معتبرة، كما أنه يتوقف على مدى تدفق رؤوس

[1] -المادة 2 من الامر01-03 المؤرخ في 2001/08/20، المتعلق بتطوير الاستثمار، الصادر في الجريدة الرسمية، عدد47، الصادرة في 2001/08/22الموافق ل3 جمادي الثانية 1422،ص:5.

الأموال المحلي والأجنبية للإستثمار في مجال السياحة، إلى جانب قوة المنتج السياحي المعروض وحجم الطلب عليه في سوق السياحة العالمية ومدى إهتمام الدولة بعنصر التسويق السياحي للتعريف بمنتوجها السياحي.[1]

وتعرفه المنظمة العالمية للسياحة على أنه التنمية الإستثمارية للسياحة والتي تلبي إحتياجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل أنها القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تحقق فيها متطلبات المسائل الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، ويتحقق معها التكافل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة.[2]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تلخيص الاستثمار السياحي كما يلي : "الإستثمار السياحي هو إما إيجاد مشارع جديدة أو مناطق سياحية جديدة كأقطاب، أو إحداث عمليات توسيعية جديدة في المناطق المعروفة كزيادات في الطاقة الإستعابية للمنتجعات وزيادة عدد المطابخ والخدمات والنقل هدفها النهوض بالقطاع وتحقيق العائدات"

2- اهداف الاستثمار السياحي

لعل الهدف الرئيسي للإستثمار السياحي هو تحقيق الربح و تنمية الثروة وتوفير السيولة خاصة العملة الصعبة وهذا لمواجهة الحاجيات المستعجلة حيث تبين من خلال الدراسات أن التبادلات السياحية تمثل 50% من السيولة المالية في السنة و تترجم عموما أهداف الإستثمار السياحي في:

2-1- أهداف إقتصادية: وتظهر جليا في: [3]

- المساهمة في زيادة الناتج الداخلي الخام.

[1]- الطيب داودي/ عبد الحفيظ مسكين، **الإستثمار السياحي في المناطق السياحية** دراسة حالة ولاية جيجل، ورقة بحثية، الملتقى الدولي بعنوان الإستثمار السياحي بالجزائر 26،27 نوفمبر 2014، المركز الجامعي، تيبازة، ص 8.

[2]- رعد مجيد العاني، **الإستثمار والتسويق السياحي**، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع ، عمان، 2008، ص 19.

[3] -عبدالناصربن عبدالرحمان الزهراني/دكباش حسين قسمية، الاستثمار السياحي محافظة العلا، بحث مقدم للهيئةالعامة للسياحة، والاثار، الرياض، 2008، ص 20،

- جلب رؤوس أموال أجنبية.
- العمل على تواصل عملية التنمية الإقتصادية وتحقيق التمويل الذاتي للمشاريع الإستثمارية السياحية وتطوير البنى التحتية.
- تحقيق مداخيل بالعملة الصعبة وتحقيق التوازن في ميدان المدفوعات والتخفيف من مشاكل المديونية مما يدفعه السواح.
- زيادة الإيرادات العامة من ضرائب المنشآت.

2-2- أهداف إجتماعية وتتلخص في:

- مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة.
- تحسين الظروف الإجتماعية والمعيشية لسكان المناطق السياحية من خلال الحركية، تؤدي للإهتمام بالموروث الثقفي المميز للمنطقة من خلال حماية الآثار.

3-خصائص الاستثمار السياحي

وللإستثمار السياحي خصائص عدة تلخص فيما يلي :[1]

- الحفاظ على قيمة الإستثمار الأصلية، ففي حالة التضخم النقدي تنقص القيمة الحقيقية للإستثمار، فيسعى المستثمر للمحافظة على رأسمال المشروع الأصلي وذلك عن طريق إصدار المستمر القرارات بحرص شديد في حالة تدهور الأسواق وعدم الشروع في إتخاذ إصدار القرارات بصورة عشوائية بل تكون عقلانية بعد مشاورة المستشارين الإقتصاديين وذلك للحفاظ على القيم الأصلية للمشروع وعدم الخسارة منها.

[1]- هني حيزية/ بن طيب حنان، معوقات الإستثمار السياحي في الجزائر، مخطط التهيئة 2025، رسالة ماستر، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2016، ص 05.

– تحقيق دخل مستثمر وربح إستثماري: حيث على المستثمر تحقيق عوائد و أرباح تفوق المصاريف تغطى التكاليف والأعباء تؤدي به إلى إستمرار المشروع الإستثماري وضمان الأرباح والإستقرار للمشروع أمام خطر تقلبات الأسواق.

– حرية حركة رأسمال المستثمر: من خلال عدم فرض القيود على المستثمرين في المجال السياحي من خلال دخول وخروج الأموال هذا ما يؤدي إلى فتح المجال أمام المنشآت المحلية والفروع الأجنبية إلى زيادة تدفقاتها المالية وبحلول عام 1997 وقعت معظم الدول على الأساليب الدولية للمعاملة وحماية الإستثمار الأجنبي على مستوى الدولة أو على المستوى الإقليمي أو متعدد الأطراف، الأمر الذي قلل مخاطر الإستثمار الأجنبي المباشر، وزاد إستقرار قواعده، ومن ثم إنخفضت تكاليف دخوله، ولم يقف الأمر عند ذلك بل إن كثيرا من الدول وضعت برامج ترويج لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر إليها، حيث تكون هذه الميزة من قبل الدول المضيفة لإستثمار المشروعات والتي تؤدي إلى جذب الإستثمارات إلى دولتها.[1]

ثانيا: مجالات الإستثمار السياحي ومحدداته:

سيتم التطرق الى مجالات الاستثمار السياحي ومحدداته من خلال مايلي:

1–مجالات الاستثمار السياحي:

تتعدد مجالات الإستثمار السياحي حسب المقومات المعروفة في السياحة ويمكن حصرها في هذه النقاط:

– الإستثمار السياحي في مجال الموارد الطبيعية: يعني توجيهه نحو إستخدام المقومات الطبيعية التي تمتلكها الدولة والعناية بها، أي إستغلالها إستغلالا سياحيا يحترم الشروط البيئية للمحافظة على إستمراريتها وسلامتها مثل إستغلال الشواطئ، إنشاء محميات طبيعية، الإستثمارات الحموية، مراكز ترفيهية ورياضية في المناطق السياحية.

[1]– القنيعي عز الدين، أثر السياحة الإستثمارية على التشغيل في الجزائر في أفاق 2017، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2012، ص 12–13.

– الإيواء السياحي: تعد خدمة الإيواء من أهم الخدمات التي تقدم للسائح والتي لا يمكن الإستغناء عنها، حيث أنها ذات أهمية كبيرة في القطاع السياحي، وعليه كان من اللازم الإهتمام بمرافق الإيواء وتشجيع الإستثمار في هذا المجال بإعتباره من أهم متطلبات تنمية السياحة، وتتعدد المرافق فيها الفنادق، بيوت الشباب...إلخ.

– الإستثمار في الشركات السياحية: إن للشركات السياحية دور كبير في تطوير السياحة فهي المسؤولة عن عرض المنتج السياحي وتقديمه للسواح وتقوم بطبع المنشورات الإعلانية وتنظم البرامج السياحية والرحلات الشاملة القيام بالحجوزات للرحلة وعليه فإن لها دور كبير في المجال السياحي ودعمه وتنميته.[1]

– الإستثمار في مجال النقل والمواصلات: يعد قطاع النقل من القطاعات الهامة الوثيقة الإرتباط بقطاع السياحة، فلا سياحة بدون نقل ولذا فالإستثمار في مجال النقل السياحي أمر مهم ويدعم الإقتصاد عموما والسياحة خصوصا وذلك من خلال الإهتمام بالنقل ووسائله سواءا البري الجوي البحري ومدى حداثته ومتطلبات البنى التحتية اللازمة لها.[2]

2–محددات الاستثمار السياحي:

تأتي المحددات المتحكمة في الإستثمار السياحي متمثلة في :

– العوامل السياسية والأمنية: ذلك أن الإستقرار السياسي والأمني يعتبر أمرا إيجابيا لكافة أنواع الإستثمارات لاسيما قطاع السياحة والعكس صحيح.

– العوامل القانونية: كلما كان الإطار التشريعي للإستثمار السياحي ملائما ومحفزا لا يشوبه الغموض كلما زاد من النهوض بالإستثمار.

[1]– بوشاك نجيبة/ حدو رابح، أثر الإطار التشريعي للإستثمار السياحي في الجزائر على الإستثمار السياحي الخاص، مداخلة، الملتقى الوطني الرابع بعنوان القطاع الخاص ودوره في التنمية السياحية يومي 27و 28 سبتمبر 2015، جامعة البويرة، ص 4.

[2]– بوشاك، نجيبة/ حدو رابح، مرجع سابق، ص 4.

– العوامل الطبيعية: فكلما تنوع المجال الإقليمي في الدولة زادت مقومات الإستثمار السياحي من حيث تنوعها بين ثروات سياحية صحراوية، جبلية، ساحلية، أنهار، موارد مائية، غابية فحسن إستخدامها سيدعم قطاع الساحة والنهوض به والعكس صحيح.

– العوامل البشرية، فالمهنية والكفاءة في القطاع من أهم محددات الإستثمار السياحي فتوفر على المستثمر تكاليف العناء على البحث عنها من الخارج.

– البنى التحتية: وهي أهم العناصر الضرورية فكلما توفرت وهيأت كانت محفزة للإستثمار السياحي وقربها من الأسواق وتوفر النقل وتقلل من التكاليف.

–الثقافة السياحية: وهي إمتلاك الفرد لقدر من المعارف والمعلومات والمفاهيم والمهارات التي تشكل في مجملها سلوكا سياحيا رشيدا نحو المظاهر السياحية والسياح.[1]

ثالثا: الإطار القانوني والمؤسساتي للإستثمار السياحي ومعوقاته.

سيتم التطرق الى الاطار القانوني للاستثمار السياحي وكذا مؤسساته واهم المعوقات التي تحد منه.

1–الاطار القانوني

عملت الدولة الجزائرية على إصدار العديد من القوانين المتعلقة بالإستثمار عموما وهذا التشجيع وإنعاش الإقتصاد ومنه القوانين المتعلقة بالإستثمار السياحي ومن القوانين الصادرة عن المشروع الجزائرية فيما يخص الإستثمار السياحي لتنظيم وتسهيل إجراءاته وتطويرها مايلي:

– قانون رقم 01/03 المتعلق بالتنمية السياحية المستدامة الذي صدر بتاريخ 17 فيفري 2003 والذي يحدد شروط التنمية المستدامة للأنشطة السياحية وكذا التدابير والادوات لتنفيذها، حيث يهدف إلى إحداث محيط ملائم ومحفز حسب ما نصت عليه المادة 35 منه:

* ترقية الإستثمار السياحي وتطوير الشراكة في هذا القطاع.

[1]– هدير عبد القادر، واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر،2006، ص 48.

* رفع قدرات الإيواء للفنادق والمقاصد السياحية وإعادة الإعتبار لها.

-*ترقية وتنمية الشغل في القطاع السياحي.

وقد نصت المادة 07 منه على إلتزام الدولة بتوفير كل الشروط لترقية الإستثمار السياحي من خلال إعطاء الأولوية لهذه المشاريع داخل مناطق التوسع السياحي، مع تكفل الدولة بالأعباء المترتبة عن إعداد الدراسات وأشغال القاعدية وإنجازها داخل مناطق التوسع السياحي فتطرق القانون إلى كل ما من شأنه النهوض بالقطاع السياحي وترقيته.

وأضاف ايضا ما يلي:

* إعادة الإعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية.

* تنويع العرض السياحي.

* العمل على حماية البيئة في إطار التنمية المستديمة.

* تثمين التراث السياحي.

- قانون 03-02 المؤرخ في 17 فيفري 2003 المتعلق بالقواعد العامة للإستعمال والإستغلال السياحيين للشواطئ ويهدف إلى:

* حماية الشواطئ والإهتمام بها قصد إستفادة المصطافين منها والسياحة والإستجمام والخدمات المرتبطة بها.

* الإهتمام بالنظافة والأمن وحماية البيئة على إمتداد الشواطئ وذلك إستجابة إلى حاجات المصطافين وتحقيق تنمية متوازنة فيها.

* تحسين خدمات إقامة المصطافين

* خلق برامج تسلية متناسبة مع النشاطات السياحية وهذا حسب دفتر شروط محدد، مع منح أولوية للفنادق الممتدة إلى الشواطئ والأخرى تخضع لمزايدات تمنح الأشخاص طبيعيين أو إعتباريا وفق شروط بقرار من الوالي.[1]

– القانون 03/03 المؤرخ في 17 فيفري 2003 المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية، وحدد هذا القانون مبادئ وقواعد وحماية وترقية تسيير مناطق التوسع السياحي والإستخدام الأمثل لها وفق مخطط التهيئة السياحية وتشرف على عملية بيع وتأجير المنشآت السياحية إلى الوكالة الوطنية لتنمية السياحة.[2]

– مرسوم رقم 06-325:المتعلق بتحديد قواعد بناء المؤسسات الفندقية وتهيئتها، صدر بتاريخ 25شعبان 1427الموافقل: 18سبتمبر 2006 يهدف هذا المرسوم إلى تحديد قواعد بناء المؤسسات الفندقية وتهيئتها ونصت المواد من 04 إلى المادة :09 على مجموعة من الاجراءات وجب التقيد بها عند بناء مؤسسات فندقية.

– المرسوم التنفيذي رقم07-23 المؤرخ في 2017/01/28 منح حق الإمتياز وبيع العقار السياحي وهنا تقوم الوكالة الوطنية لتنمية السياحة بإعداد بطاقية لإحصاء العقار وتحديد سعر البيع المساحة وعن إمكانيات تقديم مساعدات من طرف الدولة ونوعية الملف المطلوب.

– مرسوم07/69 المؤرخ في 19 فيفري 2007 المتعلق في كيفية منع تسيير إستعمال وإستغلال المياه الحموية المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 205/12 المؤرخ في 06ماي 2012 ويتعلق أساسا بتسيير المياه الحموية وهي "المياه المجذوبة من نبع طبيعي أو بئر محفورة والتي يمكن أن يكون لها خاصية علاجية" من أجل الإستثمار فيها وهذا وفق شروط يحددها القانون المذكور سابقا.

[1]– الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI، النصوص القانونية المتعلقة بتطوير الإستثمار في الجزائر، نشرة 2003.

[2]– الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI، النصوص القانونية المتعلقة بتطوير الإستثمار في الجزائر، نشرة 2003.

2- الاطار المؤسساتي للاستثمار السياحي

تهدف القوانين السابقة إلى تطوير مناخ الإستثمار السياحي وقد أنشأت مؤسسات تسهل على المستثمرين سبل إنجاز مشاريعهم، فمن أهم الأجهزة التي لها علاقة مباشرة مع الاستثمار السياحي هي تلك الأجهزة التي تؤطر الاستثمار بصفة عامة بالإضافة إلى مختلف الإدارات المختصة في المجال السياحي: [1]

2-1 أجهزة الاستثمار بصفة عامة :

- **الديوان الوطني للسياحة:** هو عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع اداري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهو أداة تستعملها الحكومة لتحديد السياسة الوطنية في مجال السياحة وتنفيذها، أسس بموجب المرسوم الرئاسي214/88 المؤرخ في 31 أكتوبر 1988 والمعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم90 /409 المؤرخ في 22ديسمبر1990والمعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 402/92 المؤرخ في 31اكتوبر 1992وتتمثل مهامه في اطار المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في اعداد سياسة التنمية السياحية، :الحمامات المعدنية والمناخية، واقتراحها وتنظيم تنفيذها.
- **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)** : هي مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي أنشأت بموجب المرسوم 70المؤرخ في 24 شوال 1418 الموافق ل 21فيفري 1998، والمتضمن إنشاء الوكالة / التنفيذي رقم98 للوكالة الوطنية لتنمية السياحة وتحديد قانونها ا الأساس، وتتكلف بتنشيط وترقية وتأطير النشاطات السياحية في اطار السياسة الوطنية لتطوير السياحة والتهيئة العمرانية— .

[1] - بوشاك، نجيبة/ حدو رابح، مرجع سابق، ص 44-45.

- **المجلس الوطني للاستثمار -CNI-**.

-**لجنة ضبط وتحيين العقار السياحي** -CALPRF-:تكون لجنة على مستوى الولاية تدرس طلبات الملفات الاستثمارية، وتمنح رخص الامتياز وكذا تثبيت العقار السياحي.

2-2 إدارات الاستثمار السياحي :

سيتم ذكر اهم الإدارات التي تسعى إلى الاتصال المباشر والأولي بالمستثمرين منها:

- **وزارة السياحة** : بواسطة المديرية الفرعية لمتابعة مشاريع الاستثمار السياحي بصفة عامة على مستوى الوزارة تصادق على المخططات، وكذا مديرية السياحة على مستوى الولايات .

الوكالة الوطنية للتنمية السياحية. ANDT : هي هيئة اعتبارية تسعى المحافظة وتسيير مشاريع الاستثمارية بمناطق التوسع السياحي، وتتلخص مهامها في:

- المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب.

- إلغاء التمييز في الإستثمار بين القطاع الخاص والعام.

ضمان ترقية الإستثمارات وتطويرها ومتابعتها.

- تسير صندوق دعم الإستثمار.

- التأكد من إحترام الإلتزامات التي تعهد بها المستثمرين خلال مدة الإعفاء .

- تسهيل إكتمال الملفات الإستثمارية للمؤسسات.

- إستقبال المستثمرين المقيمين و إعلامهم و مساعدتهم في إطار تنفيذ مشاريعهم.

3- عوائق الاستثمار السياحي

العوائق التي تواجه الإستثمار السياحي: رغم كل ما قدمته الدولة من مجهودات جبارة للنهوض بالقطاع السياحي إلا أنه في واقع الأمر هناك عراقيل عدة يواجهها المستثمر سواءا كان محليا أو أجنبيا قبل الإنطلاق أصلا في مشروعه وأهم هذه العراقيل الإجراءات الإدارية المبالغ فيها ويمكن ذكر منها:

– ولخصت الإجراءات المنصوص عليها في القانون الجزائري إلى 14 مرحلة كاملة قبل الوصول إلى إنشاء مؤسسة، إضافة إلى البيروقراطية والبطء الإداري...إلخ.

– الفساد الإداري وغياب الشفافية، هذا ما يؤثر على المناخ الاستثماري ويجعل المستثمر يلجأ إلى الطرق الغير شرعية كالرشوة والوساطة والمحسوبية لتسهيل الإجراءات للوصول إلى الخدمة، أو تؤدي بهم إلى العزوف في خوض الإستثمار.[1]

– تدهور الإستقرار السياسي: حيث أنه عامل جد مهم في إستقطاب الإستثمار السياحي وتوافد المستثمرين .

– غياب التكتلات السياحية والدولية: تأخر دخول الجزائر في المنظمة العالمية للتجارة جعلها أقل قبلة للمستثمرين الأجانب من تلك المنظمة لها نظرا لعدم قبول الجزائر بعض الشروط والإجراءات التي في غالبها لصالح الشركات الأجنبية.[2]

– عدم إستقرار الإطار التشريعي والتنظيمي للنشاط السياحي هذا ما أدى إلى عدم وجود نظرة بعيدة المدى وعدم وضوح الرؤية بالنسبة إلى تبني الدولة للقطاع .[3]

– غياب نظرة لمنتجات السياحة الجزائرية حيث أن هناك مواقع بلا صيانة وغير مثمنة.

– ضعف في النقل والمواصلات وعدم الاستغلال الامثل لوسائل الإعلام والتكنولوجيا الحديثة.[4]

– مشاكل العقار السياحي: فرغم وجود الإطار التشريعي إلا أن السلطات لم تستطع مراقبة تسيير هذا المورد لكثرة المتدخلين (الوكالات العقارية، الجماعات المحلية، الإدارة السياحية ...إلخ) مما أدى إلى فوضوية تسيير هذا الجانب ويلاحظ في الجزائر أن العقار السياحي يعاني من مشاكل أهمها:

---

[1]– تبري يوسف، الإستثمار السياحي في الجزائر، الأهمية والمعوقات، المؤتمر العلمي الدولي حول السياحة رهان التنمية دراسة حالة تجارب بعض الدول، 25/24 أفريل 2012، ص 10 ،البليدة.

[2]– دبوز نبيل، مشاكل وآفاق التنمية السياحية المستدامة، مجلة التعاون الإقتصادي بين الدول الإسلامية، 2004، بتصرف، ص 15.

[3]– نفس المرجع،ص 58.

[4]– وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، سبق ذكره، ص 59، بتصرف.

*تقلص مساحات مناطق التوسع السياحي بسبب التدهور المستمر للمواقع السياحية.

*تدهور المحيط الطبيعي (نهب الرمال، التلوث،...إلخ) غياب قواعد العمران.[1]

*عدم ملائمة طريقة التمويل الحالي مع نوعية الإستثمار حيث يواجه الإستثمار السياحي مشكل التمويل خاصة دراسات التهيئة السياحية والأعمال الضرورية لإنجاز الهياكل القاعدية من جهة وتمويل الإستثمارات السياحية والفندقية من جهة أخرى، فقروض البنوك هي متماثلة لا تفرق بين الأنشطة التجارية وبين الإستثمار في المشاريع الإقتصادية ذات المردودية المؤجلة.[2]

المطلب الثاني: الأسس الرئيسية للتنمية السياحية

أولا: مفهوم التنمية السياحية وأهميتها

سيتم التطرق الى مفهوم التنمية السياحية ومدى اهيتها من خلال:

1-مفهوم التنمية السياحية:

يعبر إصطلاح التنمية السياحية عن مختلف البرامج و الخطط التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستمرة والمتوازنة في الموارد السياحية وتعميق وترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي، وهي عملية مركزية ومتشعبة تضم عدة عناصر متصلة ببعضها البعض ومتداخلة تقوم على محاولة علمية وتطبيقية للوصول إلى الإستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج السياحي، للقيام بدورها في برامج التنمية، وقد أعلن المجلس العالمي للسفر والسياحة عام 1994 أن السياحة أصبحت أضخم صناعة في العالم متخطية صناعة السيارات والصلب والإلكترونيات والنشاط الزراعي.[3]

[1]- وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للسياحة، تشخيص وفحص السياحة بالجزائر، ص 56/53 بتصرف.

[2]- نفس المرجع السابق،ص 58

[3]- وزاني محمد: "السياحة المستدامة: واقعها وتحدياتها بالنسبة للجزائر"، دراسة القطاع السياحي لولاية سعيدة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2010-2011، ص 54.

وتعرف ايضا: " هي مختلف البرامج التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستقرة والمتوازنة في الموارد السياحية وتعميق وترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي".[1]

كما يعرفها الدكتور نبيل الروجي (عملية تهدف إلى الإسهام في زيادة الدخل الفردي الحقيقي وبدرجات متفاوتة، من خلال دفع المتغيرات السياحية في المجتمع للنمو بأسرع من معدل النمو الطبيعي.[2]

وكما يعرفها الأستاذ مصطفى علي كافي : "أن التنمية السياحية تاخذ طابع التصنيع المتكامل والذي يعني اقامة وتشييد مراكز سياحية تتضمن مختلف الخدمات التي يحتاج اليها السائح اثناء اقامته وبالشكل الذي يتلائم وقدراته المالية للنفقات المختلفة "[3]

2-أهميتهـا

إن النشاط السياحي من اكثر النشاطات السياحية ادارا للدخل وتوليد لفرص العمل بصفة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك لارتباطه وتاثيره على عدد كبير من الانشطة، فترجع اهمية التنمية السياحية لأسباب عديدة منها:4

2-1 الأسباب الاقتصادية:

وهي من اهم الاسباب التي تساهم في التنمية السياحية من خلال :

- تحقيق الانتعاش الاقتصادي لدولة المقصد السياحي عن طريق تنمية حصيلة العملات الاجنبية.
- تنمية وتنشيط القطاعات الاقتصادية الأخرى (صناعة، زراعة، خدمات،...).
- توسيع قاعدة التوظيف.
- المساهمة في التنمية المحلية العمرانية بتنمية مناطق جديدة .

[1] – أحمد جلاد، السياحة المتواصلة البيئية، عالم الكتاب، طبعة1، مصر 2002، ص 43.

[2] – إلهام خضير شبر، محاضرة قسم الدبلوم العالي للإرشاد السياحي، مادة إقتصاديات السياحة، لبنان.

[3] – مصطفى يوسف كافي، فلسفة اقتصاد السياحةوالسفر،دار الحاد للنشر والتوزيع، طبعة1،الاردن، 2016، ص 334.

[4] – مصطفى يوسف كافي، التنمية السياحية، الفا للوثائق، الطبعة الاولى، قسنطينة، 2017، ص 24.

2-2 الأسباب الاجتماعية والثقافية: تؤدي التنمية السياحية الداخلية إلى زيادة درجة الترابط الاجتماعي والثقافي بين السكان وتنمية المعارف.

2-3 الأسباب البيئية: حيث ومع تطور التنمية السياحية ازداد الاهتمام العالمي بالسلامة البيئية .

ثانيا: أهداف التنمية السياحية

سيتم تناول الأهداف التي تسعى إليها التنمية السياحية وفق ما يلي:

تهدف تنمية الصناعة السياحية إلى تحقيق زيادة مستمرة ومتوازنة في الموارد السياحية، وإن أول محور في عملية التنمية هو الإنسان الذي يعد أداتها الرئيسية.[1]

كما أن أي تخطيط للتنمية السياحية يجب أن يهدف إلى وضع برامج من أجل إستخدام الأماكن والمناطق والمواد سياحيا، ثم تطويرها لتكون مراكز سياحية ممتازة تجذب السائحين إليها.

كما أن تنمية الصناعة السياحية لوضع أهدافها تحكمها عدة إعتبارات منها:[2]

- تدريب الجهاز البشري.
- المحافظة على حقيقة المواقع السياحية.
- الإستغلال الجيد للموارد السياحية المتاحة.
- إجراء دراسات شاملة للتأكد من الجدوى الإقتصادية للإستثمارات السياحية.
- دعم الدولة للقطاع السياحي.
- ربط خطة التنمية السياحية مع خطط التنمية الإقتصادية الأخرى لمختلف القطاعات ليكون نمو متوازن.

[1]- عبد القادر مصطفى، دور الإعلان في التسويق السياحي، الحواسب الجامعية للندوات ط1، بيروت، 2003، ص 197.

[2]- مجلة جامعة تشرين، العلوم الإقتصادية و القانونية، المجلد 28 العدد 3،2006، ص 13.

وبإختصار تحدد أهداف التنمية السياحية عادة في المراحل الأولى من عملية التخطيط السياحي في مجموعة من الأهداف كالتالي:[1]

1. أهداف التنمية على الصعيد الإقتصادي:

- تحسين وضع ميزان المدفوعات.
- تحقيق التنمية الإقليمية خصوصا إيجاد فرص عمل جديدة في المناطق الريفية.
- توفير خدمات البنية التحتية.
- زيادة مستويات الدخل.
- زيادة إيرادات الدولة من الضرائب.
- خلق فرص عمل جديدة.

2. أهداف التنمية على أصعدة أخرى

تتجلى اهداف التنمية على أصعدة أخرى كالصعيد الاجتماعي والبيئي والسياسي والثقافي كما يلي:

***على الصعيد الإجتماعي:**

- توفير تسهيلات ترفيه وإستجمام للسكان المحليين.
- حماية وإشباع الرغبات الإجتماعية للأفراد والجماعات.

***على الصعيد البيئي:**

- المحافظة على البيئة ومنع تدهورها ووضع إجراءات حماية مشددة لها.

***على الصعيد السياسي والثقافي:**

- نشر الثقافة وزيادة التواصل بين الشعوب.
- تطوير العلاقات السياسية بين الحكومات في الدول السياحية.

[1] – Tishreen university journal.ECOleg sciences series (28) N°3,2006,p :15.

ثالثا: متطلبات التنمية السياحية و اقامة المشروعات الإستثمارية

أصبحت السياحة وما تستند إليه من ارث تاريخي وحضاري في عالم اليوم تلعب دورا مهما في التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية في العديد من بلدان العالم المتقدم والنامي، وتشير الدلائل الإحصائية والمؤشرات الإقتصادية والإستقراء التاريخي إلى أن السياحة ستكون أحد أهم الركائز الأساسية المكونة لإقتصاديات الخدمات في القرن الحالي وأن هناك ثلاث صناعات سوف تقود إقتصاديات الخدمات وهي الإتصالات اللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والسياحة والسفر وأن صناعة السياحة وإقامة المشروعات الإستثمارية السياحية أصبح ضرورة حتمية تفرضها تحديات السوق الداخلية والخارجية التي تواجه الإقتصاديات في أنحاء العالم كافة.[1]

ومن متطلبات التنمية السياحية:

1- اعادة تأهيل وتطوير الاماكن السياحية.

2- الاهتمام بالصحي والبيئي: كما نعرف بأنه لا فائدة من تطوير عناصر الجذب السياحي والمرافق السياحية كافة والوضع الصحي للبلد متخلف ومظاهر النظافة غير متوفرة،

3- دمج المجتمعات المحلية في عملية التنمية السياحية:

من خلال الإهتمام بالسياحة الداخلية وتشجيعها عن طريق تقديم أفضل الخدمات وبأسعار تنافسية.

4- المحافظة على التراث الثقافي والطبيعي وإثرائه من خلال الإسهام في تحفيز العناية به.

5- وضع خطط كفيلة للنهوض بواقع السياحة وأنواعها(دينية،...)

6- العمل على زيادة الميزانية المخصصة للسياحة.

7- العمل على تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي ورفع مستوى جودة الخدمات السياحية.

8- دراسة السوق السياحية: حيث من خلالها يتم التأكد بالمحافظة على المواقع السياحية.

[1]-د.كريم سالم حسين، تنمية القطاع السياحي في العراق المقومات التحديات المتطلبات،كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة القادسية، أطروحة ماجيستير،2014 (بتصرف)

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

نتطرق في هذا المبحث إلى الدراسات السابقة والبحوث العلمية العربية والأجنبية وعلى المستوى المحلي إلا أننا وجدنا صعوبة في العثور على المادة العلمية خاصة في جانب الدراسات الأجنبية.

المطلب الأول: الأبحاث والدراسات العربية:

أولا: دراسة الأستاذين رحالية بلال وبوفاس شريف جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس في مداخلة بعنوان مقومات والتحديات الإستثمار السياحي في مدينة سوق أهراس- الواقع والتحديات 2011 والتي تمحورت حول عرض الخدمات والمجهودات الرامية لتنمية السياحة بالجزائر، يتلائم وحجم الحركة السياحية العالمية، والمجهودات الرامية لتنمية المنطقة سياحيا وبالتالي معرفة طبيعة الخدمات السياحية بها ومساهمتها في المنتوج السياحي ومدى قدرته على المنافسة وكذلك مدى مساهمة الجهات المختصة في ترقيته وتهدف الدراسة إلى تشخيص أهم المشكلات التي تواجه النشاط السياحي بالجزائر، كما هدفت الدراسة إلى تحليل المنتوج السياحي بمنطقة الدراسة أي محليا وتحليل إتجاهات السياح نحو مختلف الخدمات السياحية وبالتالي وضع تصور لتنمية السياحة بالمنطقة.

وتم طرح إشكالية رئيسية مفادها" هل عرض الخدمات والمجهودات الرامية لتنمية السياحة بالجزائر يتلائم وحجم الحركة السياحية العالمية؟".

وكان الهدف من الدراسة:

- التعرف على واقع السياحة بالجزائر.

- تشخيص أهم المشاكل والعقبات التي تواجه النشاط السياحي في الجزائر وإقتراح الحلول لعلاجها.

- وضع تصور للقيام بالتنمية السياحية باجزائر.

وخلصت الدراسة إلى: أن السوق السياحية سوق جذابة والطلب عليها في تزايد وفي تطور دائم إلا أنها تشهد تذبذبا في تقييم السوق إلى مرحلتين مرحلة الطلب في الذروة وعجز في تلبية الطلب ومرحلة الكساد السياحي.

وأن الجزائر رغم إمتلاكها لمقومات فريدة إلا أنها لم ترق إلى المستوى المطلوب ولم تستطع أن تحتل مكانة في السوق العالمية.

ثانيا: موفق على، تحت عنوان: **أهمية السياحة في الإقتصاد الوطني(2002)** ، تطرق الباحث إلى، مفهوم الإقتصاد السياحي من خلال تحديد نشأة السياحة وتطورها، والسياحة كنشاط اقتصادي في التنمية، وتطرق إلى السياحة وامتصاص قدر من البطالة وأثرها في ميزان المدفوعات، والخصائص المميزة لظهور السوق السياحي وأنواع الأسواق السياحية، كما تطرق إلى أثار الإصلاحات على تطور السياحة، من خلال السياسات السياحية والإستثمارات السياحية، غير انه لم يتطرق إلى تحديد مفهوم دقيق للظاهرة السياحية، وإلى مفهوم العرض والطلب السياحيين بنوع من التفصيل و بشكل كافي، ولم يتطرق إلى الأهمية الاقتصادية والإجتماعية للنشاط السياحي وأهمية السياحة في الجزائر، وتوصل إلى أن القطاع السياحي في الجزائر لم يلعب الدور المنتظر في التنمية

ثالثا: دراسة هني حيزية، بن الطيب حنان، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص "إقتصاد سياحي فندقي" تحت عنوان" معوقات الإستثمار السياحي في الجزائر"، مخطط التهيئة السياحية 2025- دراسة نموذجية لولاية الشلف-(جامعة الشلف2015-2016).

حيث تناولت هذه الدراسات أهم معيقات النهوض الإستثمار السياحي في الجزائر ؟ وماهي مجموعة الحوافز التي قدمتها الجزائر للإستثمار في النشاط السياحي.

فطرحت إشكالية: مفهوم الإستثمار السياحي وما هو دوره في الإقتصاد الوطني؟

وكان الهدف من الدراسة هو: - التعريف بالاستثمار السياحي ومختلف مجالاته والتحفيزات الممنوحة، والقوانين المنظمة، واهم العراقيل.

رابعا: أوجه الإختلاف والتشابه مع الدراسة الحالية

أوجه التشابه	أوجه الاختلاف	مميزات
الجانب النظري مدى مساهمة متغيرات مختلفة على للتنمية المحلية السياحية	- تركيز البحث على الإستثمار السياحي في تنمية السياحة المحلية - تناولت مدى مساهمة الجانب التكنولوجي في تطوير السياحة والتنمية السياحية والمعرفة المهنية للسياحة.	ركزت على دراسة السياحة الصحراوية وما تعتمده من مرفقات سياحية أقل تكلفة من المرفقات المتواجدة على المستوى الشمالي. كما انها تعتمد على البساطة والطبيعة

ومنه نلاحظ ما يلي:

- تناولت مدى مساهمة الجانب التكنولوجي في تطوير السياحة والتنمية السياحية والمعرفة المهنية للسياحة.
- وقد ركزت الدراسة الثانية على السياحة الجبلية والطبيعية ودوافع والتحفيزات في حين فنلاحظ تشابه في مدى مساهمة متغيرات مختلفة على للتنمية المحلية السياحية، والاختلاف يكمن في تركيز البحث على الإستثمار السياحي في تنمية السياحة المحلية .

المطلب الثاني: الأبحاث والدراسات الأجنبية

أولا[1]:دراسة E.Nyakunu and Prof C M.Rogerson

بعنوان " tourism policy analysis the case of post-independence Namibia 2016"

حيث تناولت الدراسة السياسة السياحية بإعتبارها مجالا مهما للأبحاث العلمية بقدر أهمية التكنولوجيا والمعلومات الإتصالية، فالسياسة السياحية تساهم في تطورو تنمية السياحة، حيث سلطت الضوء على حالة

[1]- بلعور خولة، الوعي السياحي و دوره في تحقيق التنمية السياحية، دراسة ميدانية ولاية غرداية- جامعة غرداية- 2017، ص 30.

السياسة السياحية في مرحلة ما بعد الإستقلال لناميبيا، فهي تصف سياسة التطور السياحي التي عاشتها المنطقة وبينت بأن المعرفة المهنية الجيدة للسياحة هي أساس زيادة الإقتصاد السياحي في المنطقة إذ أن القطاع السياحة المحلية في ناميبيا تدرك بالأهمية الكبرى للسياحة فقد إحتوت على أكبر عدد من الشركات السياحية.

ثانيا: دراسة sébastien.BOURDIN

بعنوان:"(la demend en tourisme durable aurélien DUMONTROT 2014)"

حيث تطرقت هذه الدراسة إلى رسم وتحديد الطلب على السياحة المستدامة، فقدمت لمحة عامة عن مفهوم التنمية السياحية وبحثت عن الدوافع والتحفيزات التي تؤدي إلى السياحة، كما طرحت إشكالية ميول السياح للسياحة الجبلية والطبيعية، فقد إستخدمت منهجين مختلفين للدراسة فدرست نوعية الجنس ومقابلات ومسح كمي لعينة.

كما توصلت إلى نتائج متعددة نذكر منها أن السياحة الجبلية والطبيعية سبب من أسباب التنمية السياحية المستدامة.[1]

ثالثا: أوجه الإختلاف والتشابه مع الدراسة الحالية

أوجه التشابه	أوجه الاختلاف	مميزات
تحديد المؤشرات ذات الصلة في صياغة أبعادها معززة بذلك المسح الميداني للتعرف على الواقع العام للإستثمار السياحي ومدى تطوره وفتح آفاق واعدة للولوج إليه وكذا	-ركزت على الأطر والمفاهيم النظرية عكس ما يميزها عن غيرها. -الرابط بين الإستثمار السياحي والتنمية المحلية.	السياحة الصحراوية وما لها من مميزات وخصوصيات

[1]- بلعور خولة، مرجع سابق، (بتصرف) ص 30.

المحفزات التي من شأنها أن تجلب أكبر قدر من المستثمرين.	-إختلاف في الحدود المكانية والزمانية وإختلاف مجتمع الدراسة. -ركزت الدراسة الثانية على السياحة الجبلية والطبيعية ودوافع والتحفيزات	

في ضوء ما تم تقديمه للدراسات السابقة وإختيارها لمتغيرات الدراسة وتحديد المؤشرات ذات الصلة في صياغة أبعادها معززة بذلك المسح الميداني للتعرف على الواقع العام للإستثمار السياحي ومدى تطوره وفتح آفاق واعدة للولوج إليه وكذا المحفزات التي من شأنها أن تجلب أكبر قدر من المستثمرين.

وفيما يلي بعض الإختلافات:

-هناك العديد من الدراسات السابقة ركزت على الأطر والمفاهيم النظرية عكس ما يميزها عن غيرها.

- يمكن ذكر الإختلاف المتعلق بالرابط بين الإستثمار السياحي والتنمية المحلية.

- إختلاف في الحدود المكانية والزمانية وإختلاف مجتمع الدراسة.

-تناولت مدى مساهمة الجانب التكنولوجي في تطوير السياحة والتنمية السياحية والمعرفة المهنية للسياحة.

-وقد ركزت الدراسة الثانية على السياحة الجبلية والطبيعية ودوافع والتحفيزات في حين تركز الدراسة على السياحة الصحراوية ومدى مساهمة الإستثمار السياحي في تنميتها.

خاتمة الفصل:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل، يتبين أن الإستثمارات السياحية أحد أهم مصادر التنمية السياحية المحلية، بل تحتل مكانة متقدمة في تطوير إقتصادها.

ويشمل الإستثمار السياحي الإستثمار في الإمكانات السياحية من إستثمار في عدة مجالات كخدمات النقل والإستثمار في مجال الثروة السياحية المتمثلة في المواقع التراثية والطبيعية والثقافية.

كما يجب مراعاة العديد من الجوانب التي من شأنها أن تنمي وتحفز السياحة بشكل عام والإستثمار السياحي بشكل خاص منها: التسهيلات القانونية والتحفيزات المالية إضافة إلى الدعم المادي والمرافقة الميدانية إلى المستثمرين وخلق مناخ وجو يمكن هذه الإستثمارات من التجسيد الميداني لتكون العائدات لنهوض بالتنمية المحلية والوصول بها إلى الأهداف المرجوة.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية .

تمهيد:

بعد ما تم التطرق في الفصل الأول إلى أهم المفاهيم النظرية المتعلقة الاستثمار السياحي والتنمية المحلية، والذي توصل إلى التعرف على أنواع الاستثمار وأهميتها.

وسيتم التعرض في هذا الفصل الى الدراسة الميدانية لواقع الاستثمار السياحي بالولاية، وقد قسم الفصل الى مبحثين:

المبحث الأول: تقديم عام لولاية غرداية ومؤهلاتها

المبحث الثاني: تحليل الاستثمار السياحي بولاية غرداية .

المبحث الأول: التعريف بولاية غرداية ومؤهلاتها

وقد قسم إلى مطلبين كما يلي:

المطلب الأول: طريقة جمع المعلومات

أولا: المنهج

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وذلك قصد التعرض للجوانب النظرية للموضوع.

المصادر الثانوية: وتم اعتماد مصادر لبناء الجانب النظري وكانت عبارة عن: كتب، مقالات، مداخلات

المصادر الأولية: وتم الاعتماد على المقابلات، تقارير، المسح الميداني

ثانيا: مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من الموظفين بمديرية السياحة ، والمرشدين في المجال السياحي ، الإطارات، والمستثمرين في مجال السياحة .

ثالثا: تقديم عام للولاية

تعتبر السياحة من المجالات الاقتصادية المعتمدة في غرداية ويلعب الفرد فيها الدور الأكبر من خلال وعيه المستمر النابع من ثقافة سياحية مبنية أساسا على ضرورة استقطاب السواح باستمرار، كما يلعب الإرث السياحي وما تملكه غرداية من إمكانيات ومواقع سياحية العامل الأساسي في جلب عدد كبير من السواح.

إن الاهتمام بهذا القطاع الإستراتيجي يجعل الولاية الإطار الأول والفاعل في وضع الآليات المناسبة للاستثمار العقلاني في هذا القطاع، وكل ذلك يصب في إطار تنمية المجتمع من خلال الاستغلال العقلاني للموارد لتنفيذ العديد من المشاريع التنموية التي يعتبر رأس مالها العائد من الأموال المتحصل عليها أثر الفاعلية في الميدان السياحي وخاصة من خلال تفعيل دور الاستثمار السياحي.

المطلب الثاني: السوق السياحي بولاية غرداية

سيتم التطرق إلى ما تزخر به الولاية من متاحات سياحية وكذا ما يتدفق من طلب وعرض في السوق السياحية بولاية غرداية

1- العرض السياحي

1-1 تطور المؤسسات الفندقية-الحضيرة الفندقية-

تتوفر الحظيرة الفندقية بولاية غرداية على 29 فندق تتواجد هذه الفنادق على مختلف بلديات ذات طابع حضري وصحراوي ويمكن توضيح تطور عدد الفنادق

جدول رقم 2-1 تطور المؤسسات الفندقية من سنة 2007 إلى غاية 2018

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
العدد	21	21	23	24	25	25	25	25	25	24	24	29
الاسرة	1625	1625	1661	1761	1860	1860	1860	1860	1860	1841	1841	2214

المصدر :مديرية السياحة لولاية غرداية ماي 2018

الشكل :2-1 منحنى بياني يبين تطور عدد المؤسسات الفندقية من سنة 2007 إلى غاية 2018

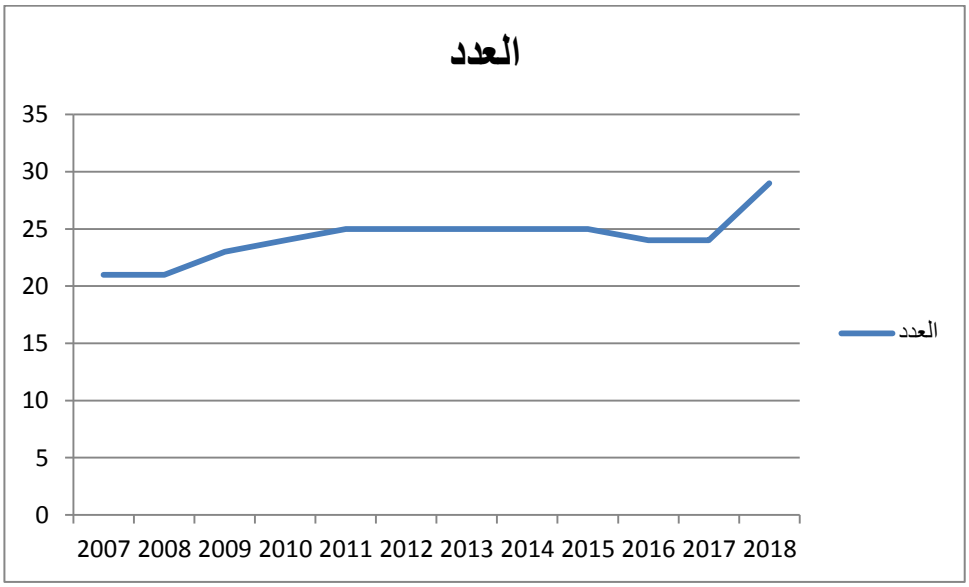

الشكل :2-2 منحنى بياني يبين تطور عدد الأسرة بالمؤسسات الفندقية من سنة 2007 إلى غاية 2018

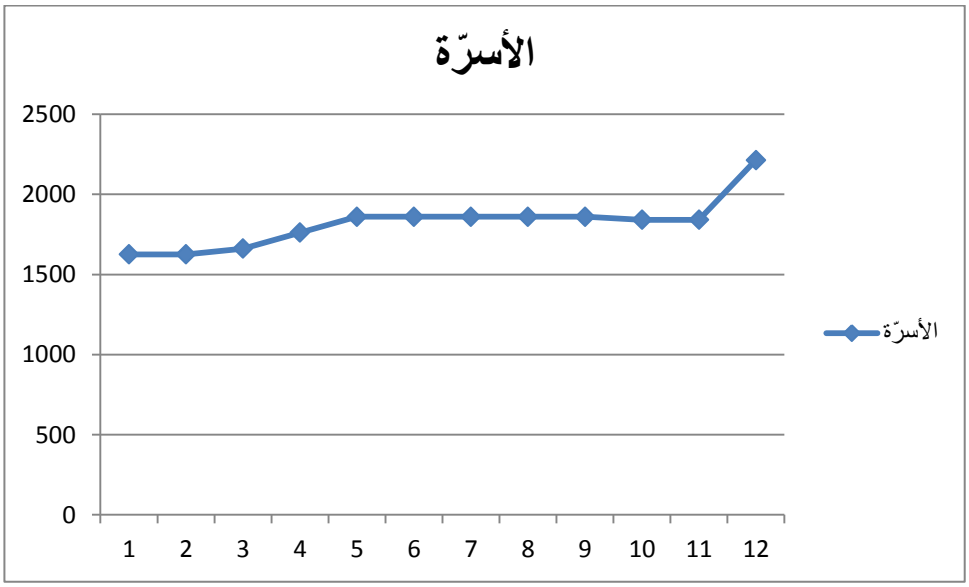

التعليق من خلال الجدول يلاحظ تطور عدد المؤسسات الفندقية من 25مؤسسة فندقية الى 29 مؤسسة فندقية، ونلاحظ تطور الاسرة من1860 سرير الى 2214 سرير، مما يوحي بتطور مناخ الاستثمار نحو الافضل.

ملاحظة: سوف يدخل فندق مزاب (الرستميين سابقا) والخاضع لعمليات التأهيل، حيز الاستغلال قريبا، الشيء الذي من شأنه أن يرفع قدرات الإيواء بالولاية بحولي 350 سرير.

2-1 تطور عدد وكالات السياحة الاسفار :

الجدول 2-2 تطور عدد وكالات السياحة والأسفار من سنة 2007 الى 2018

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
العدد	17	17	20	21	19	18	21	23	24	24	26	26

المصدر :مديرية السياحة لولاية غرداية

الشكل 2-3 تطور عدد وكالات السياحة والأسفار من سنة 2007 الى 2018

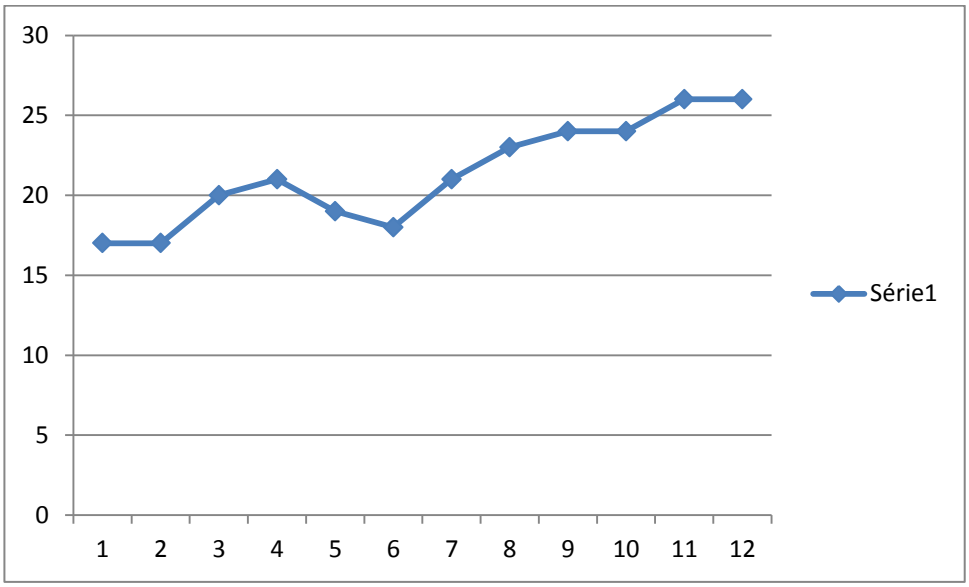

التعليق من الجدول نلاحظ ان تطور عدد الوكالات السياحية في تزايد مستمر من 23الى 26وكالة سياحية أي بنسبة 11 %وهذا ما يدل على تحسن المناخ الاستثماري ويشجع عليه في الولاية .

2- الطلب السياحي

2-1- تعريف الطلب السياحي

قبل الحديث عن واقع المشاريع الاستثمارية السياحية كظاهرة اقتصادية في صناعة السياحة يجب التطرق إلى ما وصل إليه القطاع السياحي من خلال التعرف على الوضعية الحالية للسياحة داخل الولاية بتتبع حركية السياح ومدى توافدهم على الولاية.

فيعرف على أنه كمية المنتجات ونوعية الخدمات التي يرغب ويقدر السواح شرائها في لحظة معينة فالطلب السياحي مصدره من السائح ويتعلق بسلع وخدمات ذات طابع سياحي.

ويعرف كذلك الطلب السياحي على أنه":العدد الإجمالي للزائرين في منطقة معينة، وفي مدة محددة[1]

2-2- تطور التدفق السياحي للنزلاء

جول رقم 2-3 تطور التدفق السياحي بولاية غرداية من سنة 2014-2017.

السنة / التدفق	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
النزلاء	42137	38503	34177	64175	62497	46313	53921	20011	38431	47653	52122
الليالي	72146	69692	65218	81365	93862	68096	85902	35536	75740	73984	96292
المعدّل اليومي (سائح/ اليوم)	117.04	106.9	94.9	178.2	173.6	128.6	149.7	55.5	106.7	132.3	144.7

المصدر :مديرية السياحة لولاية غرداية

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن هناك نزايد في التدفقات السياحية للولاية من 55.58 سائح في اليوم سنة 2014 لتصل إلى 144.78سائح سنة 2017 بزيادة تقدر بـ:89.20سائح أي بنسبة 1.6%

وهذا ما يحفز على التقدم في جلب الاستثمار السياحي.

[1] - بزة صالح، **تنمية السوق السياحية بالجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، 2009، ص 19

2-3- تطوّر التدفق السياحي حسب الجنسيات

جدول رقم 2-4 تطور تدفق **لولاية غرداية من إلى نهاية سنة 2017**

السنة / النزلاء	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الوطنيّون	39152	36300	25840	50621	60736	44238	37000	19247	37000	45531	49370
الأجانب	2985	2203	8337	8337	1761	5207	1431	764	1431	2122	2752
المعدل اليومي للوطنيين	107	101	72	140	169	123	102.77	53.46	102.77	126.47	137.13
المعدل اليومي للاجانب	08	06	23	38	05	06	3.97	2.12	3.97	5.89	7.64

المصدر :مديرية السياحة لولاية غرداية

الشكل رقم 2-4 منحنى تطور التدفق السياحي للوطنيين **لولاية غرداية من 2007 إلى 2017**

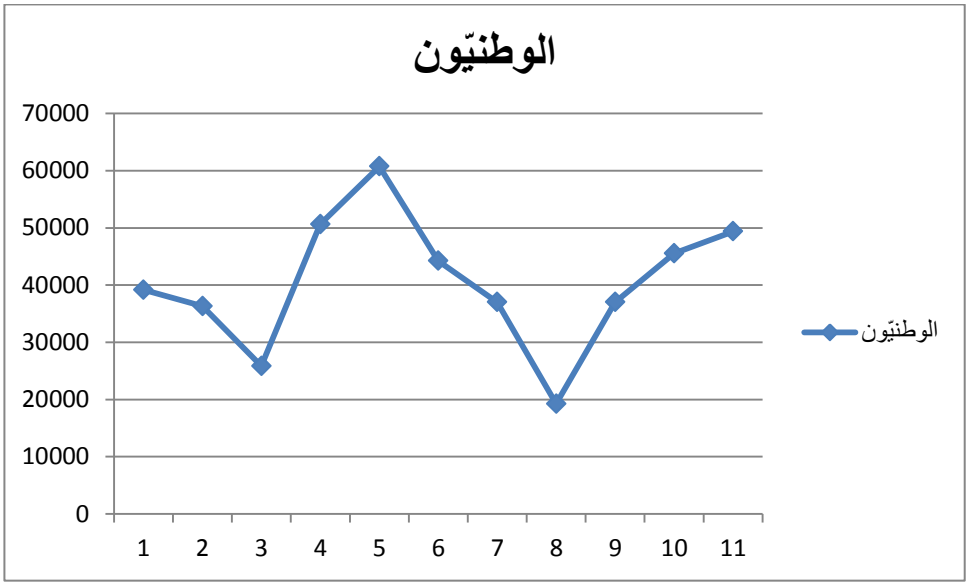

الشكل 2-5 منحنى تطور التدفق السياحي الأجانب **لولاية غرداية من 2007 إلى 2017**

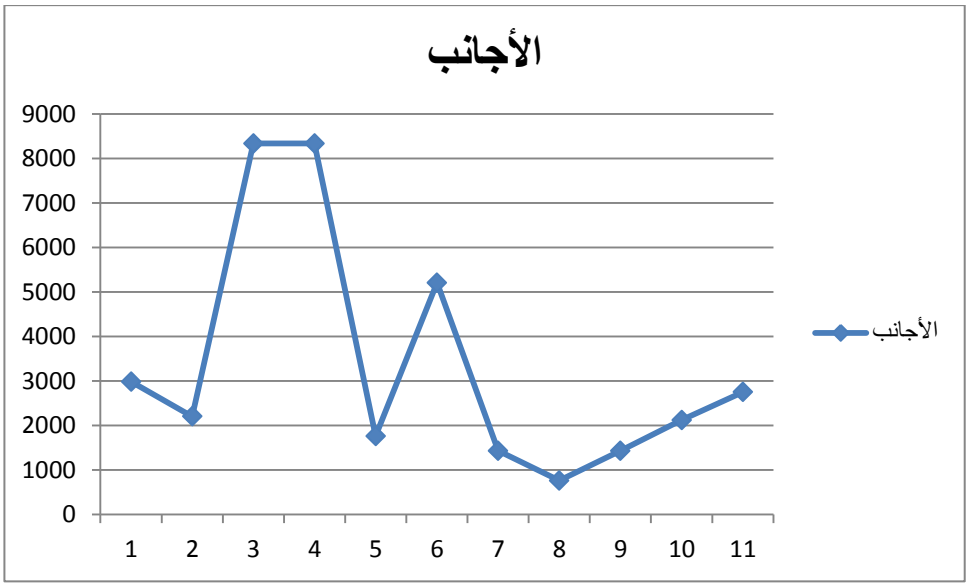

التعليق : من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع في عدد السياح بمعدل يومي من 53.46سائح وطني و2.12سائح اجنبي سنة 2014 ليبلغ سنة 2017 حدود 137.13سائح يومي وطني و7.64سائح اجنبي.

إن زيادة التدفقات السياحية الملاحظة في التوقعات ستتحقق بفضل استغلال طاقات الإيواء وكذلك بفضل إعادة تأهيل الحظيرة الفندقية الموجودة، سيساهم لامحالة في زيادة التدفقات السياحية نحو غرداية، ويفتح مجالا اكبر للاستثمار السياحي.

المبحث الثاني: تحليل الاستثمار السياحي بولاية غرداية

سنتناول من خلال هدا المبحث واقع الاستثمار السياحي بالولاية ومدى مساهمته في التنمية السياحية المحلية من خلال مقومات الإستثمار السياحي وذكر المشاريع الميدانية وكذا العراقيل وأهم الإمتيازات المتحصل عليها.

المطلب الأول: الاستثمار السياحي بالولاية

سيتم التطرق الى المشاريع الاستثمارية السياحية على مستوى ولاية غرداية وفق الجداول التالية كما يلي:

جدول رقم 2-5 وضعية الاستثمار السياحي لسنة 2017.

وضعية المشاريع/ السنة	العدد			طاقة الاستيعاب			مناصب الشغل		
	2015	2016	2017	2015	2016	2017	2015	2016	2017
المشاريع في طور الانجاز	14	17	19	1269	1477	1642	507	609	688
المشاريع التي ستنطلق	29	26	24	3021	2813	2648	932	821	742
المشاريع المنتهية	03	05	07	209	404	660	40	110	175
المجموع	46	48	50	4499	4694	4950	1479	1540	1605

المصدر :مديرية السياحة لولاية غرداية ماي 2018

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول :بالنسبة للمشاريع في طور الإنجاز: هناك تطور في عدد المشاريع السياحية من 14 مشروع في سنة 2015 ليصل في سنة 2017 الى 19 مشروع اي تقدم في زيادة عدد المشاريع بنسبة 35.71% والذي يتضح من خلاله وجود وتحسن في ظروف المناخ الاستثماري وهذا ما ينعكس على طاقة الاستيعاب والتي بدورها تتطور من 1269 سرير إلى 1642 أي بنسبة 29.39 % أما بالنسبة لمناصب الشغل فقد ارتفعت من 507الى 688 منصب أي بمعدل 35.7%

أما بالنسبة للمشاريع في طور الإنجاز فقد تم تصفيتها من 29 سنة 2015 لتصل إلى 24 سنة 2017 والتي سنطلق فعليا في الإنجاز وهذا بعد ما تم تطهيرها وكذا التوجه الصحيح للمستثمرين .

أما بالنسبة للمشاريع المنتهية:

فهناك تطور إيجابي من 03مشاريع سنة 2015 إلى 07 مشاريع خلال 2017 أي نسبة 1.3 %وهذا ما يعكس التسهيلات وعناصر الجذب السياحي وكذا العرض السياحي الذي يزخر به المنطقة. وهذا ما انعكس على طاقة الاستيعاب لترتفع من 209الى 660سرير وهذا ما يسمح بالمنافسة وكذا تحسين جودة الخدمات، وذه الزيادات من شأنها أن تؤثر على سياسة التشغيل والمساهمة في القضاء على البطالة.

ونلاحظ أيضا ما يعادل 50 مشروع استثماري، وهذا بعدما تم الانتهاء من دراسة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الولائي :SDAT وكذا مخططات التهيئة السياحية الولائية: PAT

الذين من شأنها إعطاء دفعة أخرى من خلال تحديد وضبط المناطق الاستثمارية وتسهيل الوصول اليها وتحديد طرق تهيئها وربطها بالمرافق الضرورية ، ومن جهة أخرى فالفنادق وطاقات الاستيعاب لا يمكن أن تعكس لوحدها صورة النشاط السياحي في الولاية وإنما لابد من قفزة نوعية للخدمات السياحية التي توفرها مثل هذه المنشآت السياحية، فالرهان اليوم هو كيفية المحافظة على مستوى الخدمات السياحية الموجودة الآن والعمل على ترقيتها، فالخدمات السياحية في الولاية مشجعة لحد كبير بالمقارنة مع السنوات الماضية، ويرجع ذلك للتنافس الذي تشهده الساحة السياحية بالولاية، وترقية الخدمات السياحية يتطلب إلى جانب العنصر البشري المؤهل، أن تحتوي هذه المؤسسات على التجهيزات التقنية، المهنية والاحترافية كالأثاث بمختلف أنواعه المخصص للاستقبال، الإيواء، والإطعام.

جدول رقم 2-6 وضعية منطقتي التوسع السياحي:

المنطقة	المساحة	الوضعية.
زلفانة – منطقة التوسع القديمة	86 هكتار	-08 مركز راحة -03 حمامات -07 فنادق - 08 شاليات – 04 مركبات سياحية حموية- 03 مخيمات – إضافة الى مرافق اخرى.
زلفانة- منطقة التوسع الجديدة-	100 هكتار	كما تم اقتراح أرضية جديدة للاستثمار والتوسع السياحي وقد تم الانتهاء من الدراسة واحتوت على 45 قطعة لمشاريع سياحية متميزة ستنطلق قريبا.

المصدر :مديرية السياحة لولاية غرداية

التعليق من الجدول نلاحظ ان منطقتي التوسع السياحي قد تم استغلالها كليا بمشاريع اسشمارية متنوعة فاقت 35 مشروع على مستوى المنطقة القديمة لزلفانة وفي حدود 45 مشروع اي ما يفوق 80 مشروع متنوع من فنادق ومخيمات وشاليات ومركبات حموية ...، من شانها خلق ثروة محلية والمساهمة في القضاء على البطالة من خلال ما توفره هذه المشاريع من مناصب عمل دائمة ومؤقتة، وما يسمح بإعطاء تنافسية جديدة في مجال تحسين الخدمات وجودتها .

جدول رقم 2-7 المشاريع الاستثمارية السياحية بالولاية ذات الطابع العمومي:

ا) عنوان العملية	مدى تطور المشروع والإجراءات المتخذة
1) تأهيل ورد الاعتبار لفندق مـزاب	**عملية التأهيل انتهت**
2- تاهيل وردالاعتبار لفندق الجنوب	**لم تنتهي الاشغال بعد**
تاهيل ورد الاعتبار فندق البستان – المنيعة	**انتهاء الاشغال ودخوله حيز الخدمة2017 وهو مقترح تصنيفه 3 *****

المصدر :مديرية السياحة لولاية غرداية

التعليق من الجدول نلاحظ أن المؤسسات الفندقية ذات الطابع العمومي سترفع من طاقة الاستيعاب وتعطي تنافسية أخرى للقطاع السياحي وترفع من عدد المشاريع السياحية بالولاية وتخلق مناصب عمل جديدة تساهم في التنمية المحلية.

وفي إطار وجود مناطق توسع سياحي غير مهيئة، فوت على الولاية النهوض بالإقتصاد وبالتنمية السياحية لأن تهيئة مناطق التوسع السياحي من السبل الكفيلة لتشجيع الاستثمار فيها .ومنها:

جدول رقم 2-8 من بين المناطق القابلة للتهيئة

المنطقة	الميساحة القابلة للتهيئة هكتار	الخصائص المميزة للمنطقة
الضاية بن ضحوة	75 هكتار	- غنية بمعالم أثرية و طبيعية ورسومات صخرية ترجع إلى حوالي5000 و8000 سنة بالإضافة إلى القصورالقديمة وواحات النخيل .
المنيعة	100 هكتار	- غنية بالمياه المعدنية بالاظافة الى القصر القديم – البحيـرة - الرمال الشاسعة.

المصدر:مديريةالسياحة2009

التعليق : من الجدول نلاحظ أن عناصر الجذب السياحي متوفرة في هذه المناطق وهذا ما يعكس جلب الاستثمار السياحي لما يكون له من عائد .

المطلب الثاني: الامتيازات الممنوحة للنهوض بالسياحة المحلية. واهم العراقيل

من خلال البحث الميداني المنظم على مستوى ولاية غرداية وبالنظر إلى واقع الاستثمار السياحي بالولاية، سجلنا جملة من الامتيازات والعراقيل تمثلت في مجملها كما يلي:

اولا: الامتيازات الممنوحة للنهوض بالسياحة المحلية

وقد قامت الدولة بالعديد من الإصلاحات والتحفيزات والمزايا لأجل استدراك النقائص المتعلقة بتشجيع الاستثمار:[1]

1/ التحفيزات والمزايا:

1-1/الامتيازات المتعلقة بالحصول على العقار:

القطعة الأرضية موطن المشروع يمكن أن تكون ملكية خاصة، عقد إيجار، أو ملكية خاصة للدولة تمنح عن طريق عقد الامتياز من طرف الوالي بالتراضي.

وإذا كانت القطعة الأرضية موطن المشروع تتواجد داخل مناطق التوسع السياحي لابد من رأي المسبق للوكالة الوطنية لتنمية السياحة وموافقة الوزير المكلف بالسياحة.

* يرخص الامتياز عن طريق الوالي وموافقة الوزير المكلف بالسياحة:

الإتاوة الايجارية السنوية تمثل 33/1 من القيمة التجارية للقطعة الأرضية محل منح الامتياز

تخفيض الإتاوة الايجارية السنوية لمنح الامتياز للقطعة الأرضية:

90% خلال فترة الانجاز، من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات

50% خلال فترة الاستغلال، من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات.

الدينار الرمزي للمتر المربع (م^2) خلال فترة عشر سنوات (10) بالنسبة لولايات الجنوب والهضاب العليا

الدينار الرمزي للمتر المربع (م^2) خلال فترة خمسة عشر سنة (15) بالنسبة لولايات الجنوب الكبير.

[1] -www.mta.gov.dz

1-2/ الامتيازات الخاصة بالتمويل:

المستثمرون الراغبون في إنجاز مشاريعهم وعصرنة منشآتهم السياحية في إطار مخطط الجودة السياحية على مستوى ولايات الشمال وكذا الولايات الجنوبية يستفيدون على التوالي من 3 % و4,5% من تخفيض على نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية.

في إطار اتفاقيات الإطار المبرمة بين الوزارة المكلفة بالسياحة ومختلف المؤسسات البنكية تم منح امتيازات خاصة بتمويل المشاريع السياحية وهي كتالي:

المساهمة بأكثر من 60 بالنسبة للمشاريع ذات خصوصية والأولوية.

مدة التعويض: 10 سنوات وأكثر، بمعدل تخفيض على الفائدة يقدر ب 03 سنوات وأكثر بالنسبة للمشاريع ذات خصوصية والأولوية.

مدة دراسة الملفات:

* 40 إلى 60 يوم بالنسبة لإنجاز الاستثمارات.

* 30 يوم بالنسبة للمشاريع التي هي مستغل

التسجيل في الصندوق ضمان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للتمويل التجهيزات.

إمكانية المساهمة في تطوير رؤوس الأموال وهذا بالشراكة مع مؤسسة الجزائر استثمار.

البنوك والمؤسسات البنكية:

1- القرض الشعبي الجزائري،

2- بنك الفلاحة والتنمية الريفية،

3- بنك التنمية المحلية،

4- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط "بنك"،

5- بنك البركة،

6- تراست بنك،

7- بنك الخليج الجزائر،

8- سوسيتي جينيرال الجزائر،

9- السلام بنك،

10- صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

11- الجزائر استثمار.

* بالإضافة إلى المزايا الممنوحة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: (قانون رقم 16-09 المؤرخ في 29 شوال 1437 الموافق 03 أوت 2016 المتعلق بتطوير الاستثمار).

مزايا مشتركة للاستثمارات المؤهلة

مزايا إضافية لفائدة الأنشطة المتميزة و / أو التي تخلق فرص عمل

المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني.

ثانيا: عراقيل الاستثمار السياحي

من العراقيل في وجه المستثمرين والتنمية السياحية بشكل عام، تتمثل أساسا في ثقل الإجراءات وكذا مشكل العقار السياحي، ولكن بالرغم من هذه العراقيل يمكن للمديرية تخطيها بالتنسيق مع الهيئات المختصة.

بالرغم من الجهود المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر بشكل عام إلا أن التقارير التي تعدها الهيئات المختلفة حول تقدير مناخ الاستثمار في الجزائر تبقى بعيدة كل البعد عن الطموحات الواعدة الاقتصاد الجزائري في تخطي العراقيل والحواجز وتحقيق تنمية متكاملة

وإن كان الاستثمار بشكل عام يشترك في مجموعة من المعوقات: البيروقراطية معوقات مهارية، معوقات الضرائب والرسوم، معوقات التسويق المحلي والخارجي، فإن الاستثمار السياحي يعاني من مشكلات حساسة كالعراقيل الإدارية، مشكلة العقار السياحي ومشكلة التمويل.

1 :ثقل الإجراءات الإدارية داخل مناطق التوسع السياحي:

تعرف مناطق التوسع السياحي حسب المادة 02 من القانون 03/03 المؤرخ في 2003/02/17 المتعلق بمناطق التوسع السياحي والمناطق السياحية "مناطق التوسع السياحي هي كل منطقة أو امتداد من الإقليم يتميز بصفات أو بخصوصيات طبيعية وثقافية وبشرية وإبداعية مناسبة للسياحة، مؤهلة لإقامة أو تنمية منشآت سياحية، ويمكن استغلالها في تنمية نمط أو أكثر من السياحة ذات مردودية .

2 –مشكل العقار السياحي في إطار غياب مخطط تهيئة:

يتشكل العقار السياحي القابل للبناء من الأراضي المحددة لهذا الغرض في مخطط التهيئة السياحية، ويضم الأراضي التابعة للأملاك الوطنية العمومية والخاصة وتلك التابعة للخواص، ويمكن للوكالة الوطنية للتنمية السياحية (ANDT) ممارسة حق الشفعة على كل العقارات أو البناءات المنجزة والمتواجدة داخل منطقة التوسع السياحي وتكون موضوع نقل ملكية إراديا بعوض أو بدون عوض [1]، إذ تشكل صعوبة الحصول على العقار السياحي وارتفاع تكلفة الاستثمار أهم العراقيل التي تعيق انتشار الاستثمار السياحي بولاية غرداية لاسيما في ظل غياب مخطط تهيئة سياحية حقيقي وآليات مراقبة صارمة .

تحتوي ولاية غرداية على منطقتين للتوسع السياحي ببلدية زلفانة وبلدية القرارة

3–مشكل التمويل: حيث لايزال ثقل الاجراءات الادارية عائق في تسريع وتيرة الإجراءات.

[1] –المادتان 20و21 من القانون 03/03 المؤرخ في 2003/02/17 المتعلق بمناطق التوسع والمناطق السياحية.

المطلب الثالث: علاقة الاستثمار السياحي بالتنمية السياحية

سيتم اتباع الخطوات النظرية أما النتائج فهي متعلقة بواقع اثر الاستثمار السياحي على التنمية المحلية بولاية غرداية ،حيث هناك اثار متعددة للإستثمار السياحي على التنمية المحلية

1- آثار إقتصادية :

تأخذ الأثار الإقتصادية للاستثماري السياحي على المجتمع المحلي عادة إهتماما أكبر من الجوانب الأخرى حيث:

- **إيجاد فرص عمل** : حيث يعمل الإستثمار السياحي على إيجاد كثير من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة ومنه تحسين نوع الحياة للمجتمع بتوفر دخل إقتصادي جديد وقد تنقسم العمالة إلى ثلاث أنواع:

عمالة مباشرة : من الإنفاق على الخدمات السياحية (فنادق، مطاعم) حث ان كل سائح يشغل عمالة في حدود 3 عمال حسب المنظمة العالمية لسياحة

عمالة غير مباشرة : أعمال المتاثرة بالسياحة، نقل، حرف ....الخ بتقدير 5 عمال غير مباشرين

عمالة مستحدثة : الناتجة عن إنفاق السكان المحليين من دخولهم الناتج عن الأنشطة السياحية

وقد ظهر هذا من خلال التزايد المستمر في خلق مناصب الشغل وذلك بالارتفاع السنوي 1449 ليصل إلى 1605 مباشرة إضافة إلى المناصب الغير مباشرة والمناصب الموسمية والتي لوحظ زيادة التدفقات السياحية لتصل بمعدل 137.13 سائح وطني و7.64 سائح يومي اجنبي.

- **دعم أنشطة إقتصادية أخرى** : إن الإستثمار السياحي يساعد ويساهم في دعمه للأنشطة إقتصادية أخرى كقطاع الزراعة، الصناعة الخدمات المختلفة من خلال زيادة الطلب على منتجات الصناعات اليدوية والتقليدية حيث تطورت زيادة عدد الحرفيين ليصل إلى ما يقارب 22000 لسنة 2017حرفي

بولاية غرداية وهذا ما ينعكس على التنمية المحلية من زيادة فرص العمل و توسع الطلب لسوق منتجات التقليدية.

- شكل2-6 يبين ترابط الاستثمار السياحي بالانشطة الاقتصادية

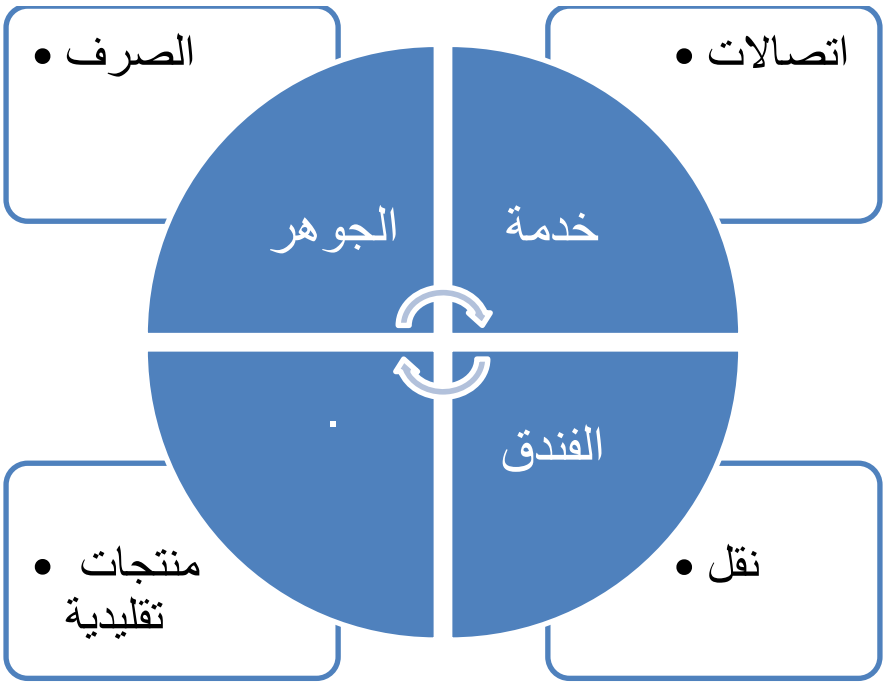

- **تطوير الخدمات وتنميتها:** تطور خدمات النقل حيث يشهد مطار ولاية عرداية في تعزيز السوق السياحي من خلاط تعزيز النقل الجوي اليومي غرداية الجزائر من طرف الخطوط الجوية الجزائرية و شركة طاسيلي باكثر من 100 مقعد و الاسبوعي غرداية تمنراست و غرداية قسنطينة و غرداية وهران ، لتلبية حاجات قطاع السياح سواء الوطنيين او الاجانب وقد تتعدى لتمثل السكان المحليين وهذا ما تم لمسه من خلال تطورات شبكة النقل .كما سوف يتم تعزي خط مباشر بين ولاية غرداية و مطار مارسيليا مما له الاثر المباشر في تسهيل المقصد السياحي المحلي لسواح الاجانب
- **توفير العملة:** من خلال التزايد المستمر إلى ما يفوق 140سائح الذي ينتج عنه تحسين المعيشة للسكان المحليين و التنمية الشاملة بصفة عامة بتقدير ان الانفاق السايح لكل سائح اجنبي في اليوم هو 50 يورو

فان تقدير الدخل السياحي بالعملة الاجنبية في 50×140 =7000اورو وهذا ماينعكس على التنمية المحلية.

جدول رقم 2-9 تطور تدفق **الدخل لولاية غرداية من 2007سنة 2017**

السنة / النزلاء	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
النزلاء	2985	2203	8337	8337	1761	5207	1431	764	1431	2122	2752
الدخل	149250	110150	416850	416850	88050	260350	71550	38200	71550	106100	137600

المصدر: من اعداد الطالبان بناءا على المعلومات التقديرية

الشكل 2-7 منحنى تطور الدخل السياحي للأجانب **لولاية غرداية من 2007 إلى 2017**

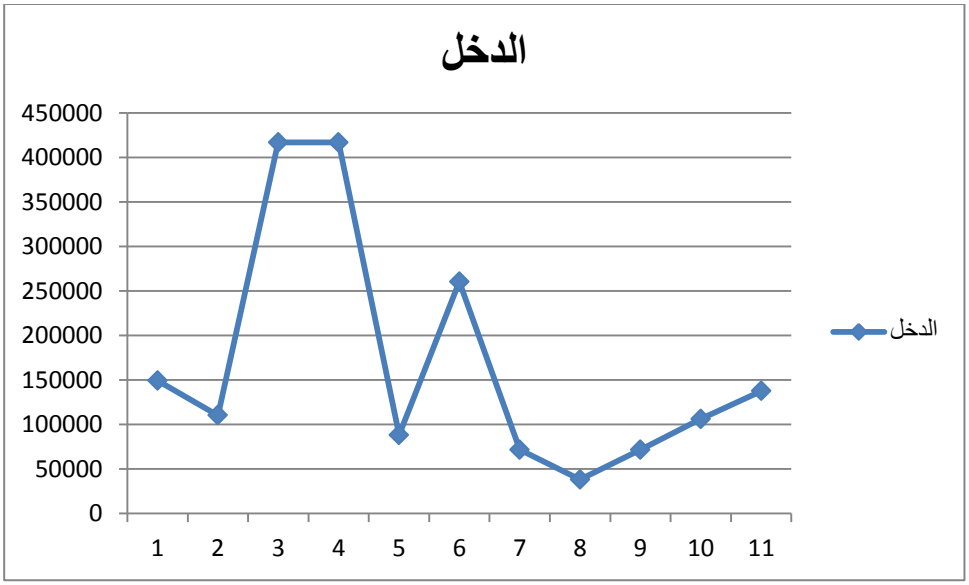

من الجدول نلاحظ انه كانت مداخيل المحلية في حدود 150.000اورو لترتفع او تفوق حدود 400.000 اورو لتتذبذب قليل بعدها لما مرت به المنطقة وقد بدأت في الانتعاش سنة 2016 لترتفع مجددا لحدود 140.000اورو سنة 2017 مما يوحي بالتحسن الجيد وكذا ما يرغب اكثر في الاستثمار السياحي وما تنجر عنه من اثار ايجابية على التنمية المحلية.

كما ان كميات العملة الصعبة التي تتدفق على البيئة المحلية ومالها من اثر ايجابي على التنمية بصفة عامة وما من شانه القضاء على البطالة وكذا توفير يد عاملة وهذا ما يكون حافزا لتنمية الاستثمار السياحي .

مما يعكس اهمية السياحة ف تعزيز التنمية المحلية و اثارها على بقية القطاعات الاخرى

2- اثار بيئية :

- توظيف المباني التراثية والتاريخية مما يعطي دخلا آخر (المنازل التقليدية ،...) حيث شهدت ولاية غرداية نموذجا رائعا في الايواء السياحي من خلال ا البيوت التقليدية الاثرية بترميمها و اعدادها لاستقبال السواح و ايوائهم بالطابع التقليدي المحلي مما شكل ميزة تنافسية محلية ارتقت لنموذج السياحة العالمية خاصة بولاية غرداية وصار نموذج استثمار مدعم في هياكل الاستقبال و الايواء السياحي في حدود

- **جدول رقم 2-10 الاستقبال السياحي التقليدي ذي الطابع المحلي الخارج التصنيف السياحي الفندقي**

منزل	تدارت	اخام	كرفان	سخوط	غرداية
طاقة الايواء	22	41	22	15	24

المصدر: مقابلة مع مفتش سابق في السياحة

من الجدول نلاحظ ان طاقة الاستيعاب 124سرير ذات طابع تقليدي تتميز به المنطقة

- تحسين الصورة الاعلامية لبيئة مواقع التراث الطبيعي وموارده من خلال توفير الحافز لتنظيف البيئة حيث تم تشكيل حديقة بيئية سياحية " تافيلالت " .
- زيادة الإهتمام بشبكة الطرق وتحسينها ن خلال اعادة و ازدواجية طرق الخط الوطني رقم 01 و كذلك اعادة تأهيل الخط الوطني الرابط بالمسلك السياحي لصحراء بريزينة (سياحة صحرواية التي تشهد توافد السياح الخليجيين بأكثر من 300 سائح خليجي لأكثر من ثلاثة اشهر بمساهمة دخل في حوالي

100اورو × عدد سواح في حوالي 300×حوالي 100 يوم اي مايعادل3.000.000 اورو. وهذا ما ينعكس على التنمية المحلية.

و لعدم وجود مكاتب الصرف لم نتمكن من احصاء الدخل السياحي الحقيقي و انما قمنا بتقدير نفقات كل من السواح الاجانب حسب خصوصيتهم .

- تحسين كفاءة البنية التحتية، غالبا ما يصاحب المشاريع السياحية في المناطق السياحية تحسن انظمة الصرف الصحي، وشبكات المياه التي تعززت من مشاريع المخطط الخماسي الاخير .

3- **إجتماعيا وثقافيا:** ويمكن تصنيف الأثار الاجتماعية والثقافية كما يلي :

-التفاعل الثقافي الإجابي : تبادل الثقافات مع السياح المحليين أو أجانب

- إحياء الثقافة المحلية و ترويجها

- تعليم احترام ثقافة الآخر

وهذا ما صادفنا خلال الخرجات الميدانية لا تمام إجراءات الدراسة

خلاصة الفصل:

نظرا لهذا الاعتبار العام في اشتراك مختلف الادارات المتدخلة في الاستثمار السياحي يضاف اليه اشتراك الفرد واحساسه بمسؤوليته الكبيرة ومساهمته الفعالة في تحقيق هذا المبتغى والمتمثل في كسب عدد كبير من السواح، اذ ينبغي أن تولد لدى الفرد ثقافة سياحية بالمحافظة على الارث الكبير وكذا كيفية خدمة السائح.

وهذا طبعا خدمة لمصالحه التنموية المختلفة وتماشيا مع أهداف الدولة المسطرة في ظل هدف سامي هو بلوغ تنمية سياحية مستدامة في ظل التحولات الاقتصادية المرتبطة بانتهاج الاقتصاد الحر واعطاء أكثر اهتمام للمناطق السياحية في ولاية غرداية والارث التاريخي لخلق سياحة حضرية

الخاتمة العامة

يعتبر قطاع السياحة من القطاعات الحيوية التي تؤدي دورا هاما للنهوض بالإقتصادات العالمية لما تحققه من عوائد وفوائد مالية وإجتماعية وبديل إستراتيجي يغني عن الإستثمارات الأجنبية ولا يتأتى ذلك إلا بتوافر مجموعة من الشروط والعوامل تساعد على وضع بيئة سياحية ملائمة للنهوض به ولعل أهم العوامل الفاعلة هو الإستثمار السياحي والذي كان محور دراستنا التي تم طرح من خلاله إشكالية بحثية مفادها ما مدى مساهمة الإستثمار السياحي في تنمية السياحة المحلية؟

وأختيرت ولاية غرداية نموذجا للدراسة اختبرت من خلالها فرضيات الدراسة التي كان مفادها :

1- تعد السياحة من أهم مميزات منطقة غرداية حيث تساهم في التنمية المحلية من خلال توفي مناصب شغل التي أستحدثت لدى المتعاملين السياحيين فقد فاقت 260 عامل بالحضيرة الفندقية وأكثر من 156 عامل بحضيرة الوكالات السياحية إظافة للمطاعم والمقاهي والمناصب المستحدثة (مركبات التسلية) العلاقة بالقطاعات الأخرى –نقل –تجارة –.DTP

2- دور مهم للإستثمار من خلال خلق الثروة وتوفير طاقة أسرة كبيرة من شأنها إستيعاب أكبر عدد ممكن من الوافدين إلى اللاية وإعطاء أوجه الإختيار والتفاضل لتفعيل برنامج الجودة ,إنجاز المشاريع الرتقبة في الآجال القريبة أكثر من 1192سرير و1605 في حدود سنة 2020وقد بلغ في قطاع الصناعة التقليدية أكثر من 1238 منصب عمل.

3- من خلال الدراسة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية PAT و SDAT الذين من شأنها أن يبين ويبرز أماكن الإستثمار وقدرتها مساهمتها في التنمية المحلية من خلال خلق الإستثمارات وعوائدها على الجماعات المحلية وكذا القطاعات الأخربكما أن مناطق التوسع السياحي من شأنها أن تدعم العلاقة وذلك بإستغلال الفضاءات المخصصة للسياحة .

4- تطورات التدفقات السياحية وكذا المكانة التاريخية إلا أن هناك نقص في إستغلال المعلومات المرتدة أحد أوجه الأخرى لنظام المعلومات السياحة وذلك بمعرفة مستويات الخدمة والأسعار وكذا جودتها المشاكل التي ووجهت وأهم العراقيل لوضع خطة لمعالجتها وتفاديها مستقبلا والإهتمام بها من شأنه معرفة تمركز الإستثمارات المستقبلية .

وقد خلصت الدراسة إلى مدى الدور الهام الذي يلعبه الإستثمار السياحي والإهتمام به في النهوض بالتنمية السياحية محليا ويظهر ذلك جليا في مدى الإستغلال الأمثل للمقومات السياحية المتوفرة بولاية غرداية التي تعتبر رائدة في المجال السياحي من خلال عدد الزوار المحليين والأجانب سنويا، وللنهوض بلإستثمار السياحي وجب تجاوز العديد من العقبات التي تواجهه وهذا من ما صادفناه في دراسة واقع الاستثمار السياحي، وخاصة المشاكل والعراقيل التي أدت إلى تأخر وتيرة إنجاز بعض المشاريع الاستثمارية سواء داخل مناطق التوسع السياحي أو خارجها فالحالة التي تطرقنا إليها بالدراسة والتحليل بولاية غرداية ماهي إلا تجسيد لواقع عرف العديد من المشاكل والصعوبات في الجزائر، وهنا نتساءل كيف يمكن للاستثمار السياحي أن يتكيف مع تداعيات ما هو منتظر منه في ظل غياب قانون خاص بالاستثمار السياحي ,يضبط إجراءات بسيطة ومشجعة للمستثمرين سواء الوطنيين أو الأجانب، ويعمل على تفعيل دور الوكالة الوطنية للتنمية السياحية، وإمكانية تجسيد إنشاء فروع لها على مستوى الولايات وخاصة ولاية غرداية، خاصة وأن العقار السياحي يعتبر من أهم القضايا التي تعيق سير المشاريع السياحية بالولاية، فمن المستحيل أن تتمكن وزارة السياحة من معالجة مختلف المشاريع السياحية الموجودة بالولاية، إذ من الأفضل منح مختلف الصلاحيات المتعلقة بالإستثمار السياحي لأجهزة الإستثمار السياحي المحلية باعتبارها الأقرب إلى الميدان .

ومن الواقع الحالي يتجلى الإهتمام الذي أصبحت توليه الدولة لقطاع السياحة خاصة بعد الأزمات الإقتصادية التي مست قطاع المحروقات الذي أصبح قطاعا غير آمن إلا أنها تبقى بعيدة المنال لما تساهم به في الإقتصاد الوطني بدليل الإحصائيات المتوفرة التي تظهر لنا جليا النسب الضعيفة لمساهمة قطاع السياحة في الإقتصاد المحلي.

وإنطلاقا من نتائج الدراسة يمكن تبلور بعض التوصيات :

- العمل على النهوض بالاستثمار السياحي من خلال رفع مستوى التكوين لدى الفاعلين في القطاع.
- نشر ثقافة السياحة لدى المجتمع .
- الإهتمام بمقومات السياحة الموجودة والمحافظة عليها.
- المزيد من الإهتمام بالسياحة لدى المصالح المعنية بالأمر من خلال تنشيط المجال بالإشهارات والملتقيات.

- منهجة العمل السياحي بتكوين الوكالات وإجبارهم على الدخول في العمل السياحي بنوع من الإحترافية من خلال إلزامهم بالتخصص فيه والتكوين والشهادات في الميدان نقل والتعرف على التجارب الناجحة خاصة الدول المجاورة.

السياحة لاتكتمل الا بالتكامل مع القطاعات الاخربالاقتصادية مما يعزز الارتقاء من مفهوم السياحة كنشاط الى مفهوم صاعة سياحية

السياحة صناعة تصديرية تستهلك محليا بحيث تعمل على تعزيز الدخل المحلي بالعملة الاجنبية بمامقداره:150.000 دولار

آفاق الدراسة:

يمكن إقتراح مجموعة من المواضيع مستقبلا تكون كما يلي:

- آثار التحفيزات الجبائية على الإستثمارات السياحية في الجزائر.
- مساهمات القطاع الخاص في الرفع بالقطاع السياحي من خلال فتح المجال للإستثمار السياحي فيه.

وفي الأخير نأمل أن تساهم الدراسة في توضيح مدى الأهمية البالغة للسياحة فعليا كبديل إقتصادي فعال من خلاله يتحقق التنوع الإقتصادي للجزائر والخروج به من التبعية للمحروقات.

المصادر والمراجع

1- كتب ومجلات:

- رعد مجيد العاني، **الإستثمار والتسويق السياحي**، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع ، عمان، 2008.

- محمد فريد عبد الله، **استراتيجية التنمية السياحية المستدامة**، دار الايام، الاردن،2015.

- مصطفى يوسف كافي، **فلسفة اقتصاد السياحة والسفر**، دار الحاد للنشر والتوزيع، طبعة1،الاردن، 2016.

- مصطفى يوسف كافي، **التنمية السياحية**، الفا للوثائق، الطبعة الأولى، قسنطينة،2017.

- الدليل السياحي لولاية غرداية 2008 .

- قرزيز محمود، أستاذ مساعد بقسم علوم التسيير- واقع القطاع السياحي في الجزائر ودوره في تمويل الجماعات المحلية بمشاريع التنمية، برج بوعريريج.

- مجلة سياحة وحركة، مجلة فصلية مجانية تصدر عن النادي السياحي الجزائري، العدد 2016/01 .

- مديرية السياحة لولاية غرداية: " التقرير الثلاثي الرابع لنشاط قطاع السياحة لسنة 2008 ".

- مديرية السياحة لولاية غرداية: " تقرير عن وضعية منطقتي التوسع السياحي لزلفانة والقرارة.

- مديرية السياحة لولاية غرداية: "حالة مشاريع الاستثمار السياحي من 1999 إلى غاية جوان 2008".

- مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية غرداية: " بطاقة تقنية لمنطقة التوسع السياحي للقرارة".

- مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية غرداية: " مونوغرافية إمكانيات ولاية غرداية في السياحة والصناعات التقليدية".

- منصوري زين: "واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد2.

- وزارة السياحة: "تصور تطوير قطاع السياحة للعشرية 2004 – 2013

2- الأطروحات والملتقيات والمداخلات:

- أولاد الهدار فاتح، دور الصناعة السياحية في إبراز المقومات السياحية لولاية غرداية، كلية العلوم الإقتتصادية، جامعة الجزائر 3، أطروحة ماجيستير، 2013/2012.
- بن بوزيان محمد، دراسة محددات السياحة المستدامة وأثرها على تحسين الجاذبية السياحية للأقاليم، جامعة تلمسان، أطروحة دكتورا، 2015/2014.
- بوشاك نجيبة/حدو رابح، أثر الإطار التشريعي للإستثمار السياحي في الجزائر على الإستثمار السياحي الخاص، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الملتقى الوطني الرابع حول القطاع الخاص ودوره في التنمية السياحية 2015.
- تلي محمد إسلام، دور السياحة في التنمية المحلية دراسة حالة غرداية، كلية العلوم الاقتصادية، شهادة ماستر، جامعة ورقلة، 2014/2013.
- العربي حمزة/إينال فوزي، القطاع الخاص وفرص الإستثمار في المجال السياحي بالجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الملتقى الوطني الرابع حول القطاع الخاص ودوره في التنمية السياحية 2015.
- عيساوي سهام/حوحو فاطمة، واقع العرض والطلب السياحي في كل من الجزائر وتونس –دراسة مقارنة، مجلة إقتصاديات المال والأعمال. ورقة بحثية، جوان 2017.
- قاشي خالد، السياحة في الجزائر بين الإمكانيات المتاحة وتحديات التطور، مقالة منشورة في مجلة الإقتصاد الجديد، العدد08 ماي 2013.
- هني حيزية/بن الطيب، معوقات الإستثمار السياحي في الجزائر، مخطط التهيئة 2025-دراسة نموذجية لولاية شلف، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، شهادة ماستر، 2016/2015.
- وزاني محمد، السياحة المستدامة واقعها وتحدياتها بالنسبة للجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، أطروحة ماجيستير، جامعة تلمسان، 2011/2010.

- Le Tourisme facteur de développement local;Liliane ensahel. novembre 2001
- Algérie tourisme,mai -juin2008 ,ministère de tourisme . Privatisation et l'ivestissment dans le tourisme en Algérie , ministère du tourism.

3- النصوص القانونية والتنظيمية:

*** النصوص القانونية:**

- القانون رقم 99-01 المؤرخ في 16 جانفي 1999 يحدد القواعد المتعلقة بالفندقة.
- قانون رقم: 99-06 المؤرخ في 18 ذي الحجة 1419هـ الموافق لـ 04 أفريل 1999 يحدِّد القواعد التي تحكم نشاط وكالة السياحة والأسفار.
- القانون رقم 03-03 المؤرخ في 17 فيفري 2003 يتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية.
- القانون رقم 03-01 المؤرخ في 17 فيفري 2003 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياح

***النصوص للتنظيمية:**

- الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الإستثمار.
- المرسوم التنفيذي 98-70 المؤرخ في 21 فيفري 1998 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتنمية السياحة وتحديد قانونها الأساسي.
- المرسوم التنفيذي 98-94 المؤرخ في 10 مارس 1998 الذي يتضمن إنشاء المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية.
- المرسوم التنفيذي 2000-130 المؤرخ في 11 جويلية 2000 الذي يحدد معايير تصنيف المؤسسات الفندقية إلى رتب وشروط ذلك.

- المرسوم التنفيذي 01-282 المؤرخ في 24 جويلية 2001 المتعلق بتنظيم وسير الوكالة الوطنية لتطير الإستثمار.

4- المواقع على الأنترنت:

- www.iasj.net
- www.mta.gov.dz
- www.andi.dz
- www.ont.dz
- www.dtw-ghardaia.com.

الملاحق